

# سياسة اليابان الخارجية تجاه الشرق الأوسط وعلاقتها مع العراق قراءة تاريخية

الأستاذ الدكتور محمود عبد الواحد محمود القيسي  
كلية الآداب-جامعة بغداد

## أولاً- مقدمة:

تعد سياسة اليابان الخارجية جزءاً مكملاً لتجربة اليابان في إعادة بناء الدولة والأمة على مدى يقترب من قرنين منذ أواخر عهد توكوكاوا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر، شهدت اليابان خلالها تحولات بنوية أثرت على اتجاهات السياسة الخارجية اليابانية منذ ذلك الوقت وحتى الوقت الحاضر. وإذا كانت اليابان قد أنتجت سياسة العزلة "ساكوكو" منذ النصف الأول من القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر، وحددت سياستها الخارجية بمحيطها الإقليمي، لاسيما مع الصين وكوريا، ومنفذاً ضيقاً للتواصل مع الغرب من جزيرة ناكازاكي (من دجيما) من خلال الثقافة الهولندية، فقد شهد عهد مييجي (١٨٦٨- ١٩١٢) تحولاً رئيساً في سياسة اليابان الخارجية، بانفتاحها على الغرب بعد أن أجبرتها سفن بييري الأمريكية على فتح القنوات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والتواصل مع الغرب منذ عام ١٨٥٣<sup>(١)</sup>. فشهد عام ١٨٦٩ تأسيس وزارة الخارجية اليابانية بعد سنة واحدة من العهد الجديد.

وإذا كانت الصين مركزاً للعالم وفقاً للفهم الياباني قبل عهد مييجي، فقد أكد الاحتكاك مع الغرب أن هناك عالماً فسيحاً في الجزء الغربي من الكرة الأرضية عليها أن تنهل من معارفه لتقوية بنيتها التحتية ولتكون أمة تنتمي إلى المعسكر الرأسمالي، وهذا ما حدث في عهد مييجي الذي حول اليابان إلى أمة جديدة بنت سياستها على التوسع تجاه محيطها الإقليمي، فاحتلت أجزاء من الصين في النصف الأول من القرن العشرين وكوريا (١٩١٠- ١٩٤٥) ومناطق أخرى في جنوب شرق آسيا<sup>(٢)</sup>. وكانت الحرب العالمية الثانية قد أنهت هذه النزعة الاستعمارية وانتهت بالاحتلال الأمريكي وقوات التحالف لليابان، لتبدأ مرحلة جديدة من التاريخ الياباني منذ نهاية النصف الأول من القرن العشرين، اعتمدت على رؤية جديدة للداخل والخارج مستندة على تحقيق السلام العالمي والرفاهية الاقتصادية داخلياً، مع استخدام القوة الاقتصادية كأحد مقومات الدولة اليابانية في علاقاتها الخارجية.

وتعد علاقات اليابان مع الولايات المتحدة، الصين، روسيا، كوريا، جنوب شرق آسيا عوامل مؤثرة في سياسة اليابان تجاه الشرق الأوسط عبر تاريخها الحديث والمعاصر، إذ لا يمكن فهم هذه السياسة دون فهم علاقات اليابان مع هذه الدول. فالولايات المتحدة والصين والكوريتين وروسيا شكلت حجراً أساسياً لفهم علاقات اليابان مع الشرق الأوسط وأوروبا ودول أمريكا اللاتينية. تشير الباحثة كيكو ساكاي، المتخصصة بالعراق وسياسته المعاصر، إلى العلاقات الثنائية اليابانية-الأمريكية هو العامل الخارجي الأكثر أهمية الذي تستند إليه السياسات الخارجية اليابانية<sup>(٣)</sup>. البحث الحالي محاولة لفهم سياسة اليابان الخارجية تجاه العالم والشرق الأوسط، وعلاقتها مع العراق على نحو خاص بوصفها جزءاً من هذه المحددات في سياسة اليابان الخارجية.

## ثانياً- قراءة في المنظور الياباني للسياسة الخارجية:

إن دراسة سياسة اليابان الخارجية موضوع شيق للدراسة، فهذه الدولة البارزة في شرق آسيا تقدم أمثلة متجددة لقدرة الانسان على التكيف مع المحيط حتى وان كان قاسياً الى الحد الذي لم يترك لها الا شريطاً هلالياً من الجزر (هوكايدو، هونشو، شوكوكو وكيوشو)، وزلازل طبيعية قاسية تهدد المجتمع الياباني يومياً. مع هذا الواقع الطبيعي المضطرب والقاسي وندرة الموارد الطبيعية، والقيود التي فرضها المجتمع الدولي على اليابان بعد خسارتها في الحرب العالمية الثانية، مع كل هذا، تحقق اليابان نجاحات مبهرة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، معتمدة في ذلك على قدرة الانسان على الابداع والابتكار لتحقيق الرفاهية الاجتماعية. الورقة الحالية محاولة لقراءة السياسة الخارجية اليابانية وفقاً لمفهومين يشكلان أساساً لفهم هذه السياسة: "روح الانسجام" Spirit of Harmony والتغيير والاستمرارية "Change and Continuity".

بعد ثلاث سنوات من خسارته في انتخابات عام ٢٠٠٩، عاد الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي يعرف باليابانية (جيو-منشوتو) Jiyu-Minshuto، ويختصر إلى (جمنتو) Jiminto إلى الواجهة مرة أخرى بعد فوزه بـ ٢٩٤ مقعداً في المجلس الأدنى (مجلس النواب)، و٨٣ مقعداً في المجلس الأعلى (مجلس المستشارين) في انتخابات كانون الأول ٢٠١٢، متغلباً على الحزب الديمقراطي الحاكم (منشوتو) Minshuto، الذي تفوق عليه على مدى السنوات الثلاثة الاخيرة. والحزب الديمقراطي (منشوتو)، وهو حزب سياسي ينتمي إلى يسار الوسط، تأسس في عام ١٩٩٨، تكون من اندماج عدد من أحزاب المعارضة وفاز بانتخابات عام ٢٠٠٩، متغلباً على الحزب الليبرالي الديمقراطي، الذي كان حتى ذلك الوقت ظاهرة مزمنة في النظام السياسي الياباني.

حكم الحزب الليبرالي الديمقراطي (جمنتو) منذ عام ١٩٥٥ على نحو مستمر حتى عام ٢٠٠٩ ، عدا أحد عشر شهرا بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، وكان تجربة فريدة في تطور الديمقراطيات في العالم ، بأن يستطيع حزب الوسط ، تحول الى ظاهرة ملازمة لاعادة اعمار اليابان وتشكيل بنيتها التحتية بعد الاحتلال الأمريكي بين (١٩٤٥ - ١٩٥١) <sup>(٤)</sup> . ومسيرة هذا الحزب أو الكتلة السياسية وتشكيلاتها تستحق الاهتمام في العالم العربي عموما ، والعراق بوجه خاص ، لان اعادة قراءته تجرته تقدم دروسا مهمة للنخب الفكرية والسياسية والاقتصادية في العراق ، لانه يعرض وجها من أوجه الديمقراطيات العالمية واللعبة السياسية وطريقة اجتذاب الجمهور ونفوره من النظام السياسي القائم .

إن قراءة مسيرة السياسة الخارجية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، وهي المرحلة التاريخية التي يطلق عليها باليابانية Sengo ، توضح الاتجاه العام الذي جعل اليابانيين شعبا يؤمن بالبراغماتية السياسية خارجيا دون أن ينسى همومه الداخلية ومشكلاته مع دول الجوار ، ولاسيما الصين وكوريا وجنوب شرق آسيا . وفي كل ذلك للولايات المتحدة الأمريكية دور بارز ومحوري في التأثير سلبا أو ايجابا في تحديد السياستين الداخلية والخارجية لليابان. كان نظاما سان فرانسيسكو عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٥ ، وكلاهما يمثلان عاملين خارجي وداخلي في تحديد الاطار العام لتطور الاتجاهات السياسية في اليابان ، عنصران فاعلان في تطور مسيرة اليابان وعاملا مؤثرا في نجاحاتها المبهرة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وبعض اخفاقاتها في الجوانب السياسية . فانبثاق الاتجاهين التقدمي والمحافظ في اليابان منذ منتصف الخمسينات قد أدى الى انقسام المجتمع الياباني بين هذين الاتجاهين على الرغم من تعدد الاحزاب والكيانات السياسية ، الا انها لم تخرج عن هذين الاتجاهين <sup>(٥)</sup> . مع ذلك ، فالمجتمع الياباني ينحو الى المحافظة في مزاجه العام ، بعد ان نجح الاتجاه المحافظ في المواءمة بين التقليد الياباني العريق والحدثة بما حملته من قيم الديمقراطية وحقوق الانسان ورياح التغيير المستمرة، وقد أدى كل ذلك الى انزواء الاتجاهات التقدمية والشيوعية وعدم قدرتها على مواجهة الاتجاه المحافظ ، على الرغم من ثقلها السياسي في المعارضة وبين النخب الفكرية المتقدمة على مدى العقود الستة الماضية <sup>(٦)</sup> .

أشر استقلال اليابان في عام ١٩٥٢ فجرا جديدا بالنسبة للمجتمع الياباني وبداية حقيقية لعودة الإنسجام لثنائية التقليد والحدثة في بناء الدولة اليابانية الجديدة ، فقد استطاع اليابانيون لأول مرة بعد الإستقلال أن يعيدوا مراجعة واقعهم الجديد وقراءة ما تحقق من إنجازات في المرحلة السابقة للتخلص من آثار هزيمتهم وتجاوز السلبات التي رافقت السيطرة الأمريكية السافرة على مقدرات السياسة والمجتمع في اليابان ، فقد كانت موجة الحدثة والتحديث طاغية في عهد الإحتلال الأمريكي ، لاسيما ما يتعلق بقضايا السياسة والإقتصاد والمجتمع. وكانت الدولة اليابانية الجديدة خاضعة للتأثيرات الأمريكية ، لاسيما بمحاولة فرض السياقات الأمريكية في التعامل مع السياستين الداخلية والخارجية ، في عهد شهد بدايات الحرب الباردة والإتجاه نحو الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣) . ويحدد السفير الياباني الحالي في العراق، فوميو إيواي Fumio Iwai ، طبيعة الدبلوماسية اليابانية بعد الحرب في الكلمات الآتية التي كانت جزءا من كلمته في افتتاح المنتدى العراقي الياباني الخامس في البصرة في كانون الأول ٢٠١٤ " إن النجاح الكبير في إعادة تأهيل اليابان بعد الحرب يكمن في روح أن تكون الخاسر الجيد The Good Loser . فقد آمن اليابانيون في ذلك الوقت بالطبع بكسب الحرب، إلا أنهم كانوا مدركين أيضا أن من المهم على نحو مقابل أن يكونوا الخاسر الجيد. وإذا كان الشعب الياباني كارها لقبول الهزيمة، فإن الأحداث التالية قد اتخذت انعطافة مختلفة تماما وجعلت حياة اليابانيين أكثر صعوبة <sup>(٧)</sup> .

كانت هذه الأحداث إختبارا لصانعي السياسة في اليابان لكشف قدرتهم على التعاطي مع الأوضاع الداخلية والتأثيرات الخارجية ، وكان شيغيرو يوشيدا Shegeru Yoshida (١٨٧٨ - ١٩٦٧) ، بمستوى التحديات بقدرته على الموازنة بين واقع اليابان والضغط الأمريكي والشكل الجديد للمؤسسة الإمبراطورية ، الى جانب قدرته على الموازنة بين التقليد والحدثة في إعادته لتشكيل الدولة اليابانية الجديدة ، ونجح فعلا في كسب هذه الجهات الثلاثة بقدراته الدبلوماسية التي ورثها عبر خبرته الطويلة في الميدان السياسي والدبلوماسي ، فإستطاع تجنب اليابان الدخول في حمة الحرب ، بتمسكه بالمادة التاسعة من الدستور التي تدعو الى بقاء اليابان بعيدة عن التسليح والمشاركة في الأعمال العسكرية <sup>(٨)</sup> . وكان يوشيدا زعيما للحزب الليبرالي ، تولى رئاسة الوزراء (١٩٤٦ - ١٩٤٧) و (١٩٤٩ - ١٩٥٤) ، أي لمدة سبع سنوات من أصل ثمان سنوات ونصف السنة متواصلة تقريبا <sup>(٩)</sup> . وأشار يوشيدا في مذكراته <sup>(١٠)</sup> ، الى مهمته الصعبة في بلد مدمر، وكان الناس يعانون الفقر والمجاعة ونقصا في المواد الغذائية. المظاهرات تملأ الشوارع، والشيوعيون اليابانيون يؤلبون الناس ضد الإحتلال الأمريكي والمتعاونين معه، لاسيما بعد إنتصار الشيوعيين الصينيين منذ عام ١٩٤٨ ، الى جانب قرارات قوات الإحتلال العليا بتنفيذ عملية تطهير شامل لمن عدتهم مجرمي حرب من جميع إدارات الدولة اليابانية. وبلغ عدد المحكومين فيها بالتطهير ما يزيد على مائتي ألف ياباني. وحلت قوات

الاحتلال المؤسسات الاقتصادية والصناعية العملاقة خشية من دعم الاتجاهات المعارضة للاحتلال. فكان من الطبيعي ان تتولد لدى اليابانيين نغمة عارمة ضد الأمريكيين، مع تنامي الشعور القومي والخشية على مستقبل اليابان واليابانيين<sup>(١١)</sup>.

وبعد عدة أشهر من الإستقلال ، القى رئيس الوزراء شيغيرو يوشيدا خطابا الى حزبه ، أشار فيه الى ضرورة تدريس "التاريخ الفذ" لليابان كأساس لتعميق الروح الوطنية لدى الشعب الياباني . وبعد عدة أسابيع ، أكد يوشيدا على أهمية تجربة ميجي في تحديث اليابان ، وإن العسكر خطفوا هذه المنجزات وحرفوا اليابان عن طريقها الصحيح بتوجهها نحو التوسع والنزعة العنصرية ، و"حرب متهورة" لم تكن منسجمة مع توجه الأباطور ميجي. وهنا أصبح الماضي بجانبه الإيجابي جزءا من فلسفة الحاضر وبناء الدولة الجديدة<sup>(١٢)</sup>.

وحتى بعد إبتعاده عن الحياة السياسية في عام ١٩٥٤ ، وانزوائه حتى وفاته عام ١٩٦٧ لكتابة تجربته السياسية في مذكرات تعد ثروة معرفية للمؤرخين في فهم دور الفرد في إعادة بناء الدولة ، فإن أفكاره ظلت أساسا في سياسة اليابان على مدى العقود التالية، وهو ما عرف بمبدأ أو خط يوشيدا السياسي ، الذي نتج عنه ولادة نظام ١٩٥٥ ، الذي أنتج الإتجاه المحافظ الذي تشكل من إندماج الحزبين الليبرالي والديمقراطي في حزب واحد هو (الحزب الليبرالي الديمقراطي) ، الذي ظهر رد فعل لإندماج الإتجاهات اليمينية - القومية واليسارية في حزب جديد هو ( الحزب الإشتراكي)<sup>(١٣)</sup>.

لم يكن عهد الإستقلال الناجز بعيدا عن الصراع بين وجهتي نظر سائنتين فيما يخص فلسفة بناء الدولة والمجتمع ، تجسدتا في المنظورين التقدمي والمحافظ ، اللذان يعدان إستمرارا للصراع في عهد الإحتلال . وقد إدعى كل منهما إنه الأحق بتمثيل حاضر الدولة اليابانية والأمين على الماضي . و كان التقدميون مؤثرين في مؤسسات الدولة : الجامعات ، الإعلام والحركات الإجتماعية ، ومثلوا المعارضة للحكم المحافظ حتى حرب الخليج في عام ١٩٩١ ، إلا أن تأثيرهم بدأ بالأفول بعد النجاحات التي حققها المحافظون في إعادة بنائهم للدولة اليابانية في مدة قياسية وتحقيقهم "للمعجزة اليابانية" ، كما يحلو للمؤرخين تسميتها ، في منتصف ستينات القرن الماضي. مع ذلك ، إستخدم التقدميون " التاريخ كمعارضة " ، وعارضوا على نحو خاص إدخال أي من ماضي ما قبل الحرب الى الدولة اليابانية الجديدة والى بنية المجتمع الياباني وثقافته. فنظروا الى عهد ميجي بوصفه تجربة فاشلة . ودخل التقدميون في معارك قانونية في المحاكم حول شرعية الكتب المدرسية ذات التوجه القومي ، وإحتجوا بشدة على إحياء الأيديولوجية الإمبراطورية ، بإعادة العمل بإتخاذ الحادي عشر من شباط عطلة وطنية إحتفالا بالأساس الأسطوري للبلاد بعد عشرين سنة من الجدل ، وإحتجوا أيضا على السلوك الإحتفالي الذي قامت به الدولة عند وفاة الإمبراطور هيروهيتو (١٩٢٦-١٩٨٩) في السابع من كانون الثاني عام ١٩٨٩ ، والطابع الديني والسياسي للإحتفال بتتويج الإمبراطور الجديد اكيهيتو (١٩٨٩ - الوقت الحاضر) ، في العام نفسه الذي عد نقضا لدستور ١٩٤٧ ، الذي يفصل بين الدين والدولة . ورفضوا أيضا تجديد المعاهدة الأمنية في عام ١٩٦٠ . إلا أن هذه الإحتجاجات كانت تصطدم مع المحافظين الذين أفادوا من تحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي المتزايد وحصلوا على دعم شعبي متزايد لمشروعهم في بناء الدولة الجديدة<sup>(١٤)</sup>.

مثل الحزب الليبرالي الديمقراطي (جيمنتو) Liberal Democratic Party (LDP) محورا للإتجاه الليبرالي - الديمقراطي منذ تشكله في حقبة ما بعد الإحتلال الأمريكي وحتى ظهوره رسميا وفقا لنظام ١٩٥٥ . وشمل هذا الإتجاه قاعدة عريضة من البيروقراطيين وأفراد الطبقة المتوسطة . حاول هذا الإتجاه الموازنة في رؤيته بين الماضي والحاضر ، دون إهمال إدانة النزعة العسكرية والقومية المتطرفة التي أدت الى إتجاه اليابان نحو الحرب والهاوية. كانت رؤية المحافظين تتركز على هدفين: إعادة البناء في الداخل ، وإستعادة اليابان لموقعها عالميا. وفي حين كان التقدميون يدعون الى التقاطع مع الماضي ، كان المحافظون يؤكدون على التواصل مع الماضي الإيجابي ، من خلال بناء اليابان وفقا للمنجزات التحديثية لعهد ميجي .

ساعد النمو السريع ونجاح المحافظين في تحقيق الإنتعاش الإقتصادي والرفاه الإجتماعي في توسيع إنتهاج الشعب الياباني لرؤيتهم في بناء الدولة. ففي عام ١٩٥٦ ، أعلنت الحكومة "إنتهاء حقبة ما بعد الحرب" ، إستنادا على البعدين الإقتصادي والإجتماعي . وفي عام ١٩٦٤ ، وعشية عقد دورة الألعاب الأولمبية الثامنة عشر في اليابان ، صرح رئيس الوزراء الياباني هاياتو إيكيدا Hayato Ikeda (١٩٦٠ - ١٩٦٤) بأن هذه الألعاب "مكنت أمم العالم للدخول في تنافس سلمي عند سواحلنا لملاحظة التقدم الذي حققناه لمجتمعنا". وفي عام ١٩٦٨ ، حصل الأديب الياباني ياسوناري كاواباتا Yasunari Kawabata (١٨٩٩-١٩٧٢) على جائزة نوبل للأدب ، وحققت اليابان ثالث أعلى ناتج قومي على مستوى العالم ، وثاني ناتج قومي على مستوى العالم الرأسمالي . وفي الملتقى الإقتصادي Expo 70 ، دعا رئيس الوزراء الياباني إيساكو ساتو Eisaku Satō (١٩٦٤ - ١٩٧٢) الزوار الأجانب لرؤية اليابان " إذ أننا نبنى حضارة جديدة على أسس التقليد القديم " . وضمن المسار ذاته ، وللتخلص من الخلافات

السياسية والأيدولوجية، أتبع ساتو ذات النهج الذي هدف إلى النمو الإقتصادي والوحدة الوطنية المبنية على الثراء المادي، عن طريق إتباع "سياسة الإجماع" التي تشجع على نسيان ماضي اليابان العسكري والإستعماري. وحصل الدستور على مستوى عال من الشرعية، وصار جيل ما بعد الحرب هو الحامل الرئيس للقيم الديمقراطية المعادية للتلسلط، في صراعه مع قيم الأجيال القديمة التي تتفتت في ظل أنظمة حكم ما قبل الحرب أو زمن الحرب، كانت المعركة الأيدولوجية تسير لصالح الفريق الأول في نتائجها التي مثلت عقبة كأداء أمام أغلبية الثلثين في البرلمان التي تمثل شرطا لتمرير أي قانون. كانت التجربة والإختبار من أجل التغيير والتحول تخضع دائما للواقع، رغم حنينها الدائم إلى الماضي. ويتضح ذلك عندما لخص رئيس الوزراء ساتو منهجه السياسي بقوله "متى ما أتخذت اليابان طريقا معاكسا للولايات المتحدة، فإن البلد يعاني ومتى ما عمل البلدان معا وبشكل وثيق، فإن اليابان تزدهر. لذا فإن سياستي هي أن نتعاون بالكامل مع الولايات المتحدة لضمان السلام في العالم"، نال نتيجة لسياسته الناجحة عالميا جائزة نوبل للسلام في ١٩٧٢، ومن وجهة نظر البعض، أو نالها كونه كان يوصف بداعية سلام من وجهة نظر البعض الآخر<sup>(١٥)</sup>.

وفي نهاية السبعينات، كانون الثاني ١٩٧٨، تحدث رئيس الوزراء ماسايوشي أوهيرا Masayoshi Ōhira (١٩٧٨-١٩٨٠) عن "عصر جديد إجتاز عصر التحديث"، حلت فيه "الثقافة محل الإقتصاد، والتحصن العقلائي والحضارة المادية للغرب" و "ستحل دولة الرفاهية يابانية الطراز محل التحديث وفقا للطراز الغربي". وفي عقد الثمانينات، أثار ياسوهيرو ناكسوني Yasuhiro Nakasone، رئيس الوزراء الياباني (١٩٨٢-١٩٨٧)، مسألة "الثقافة المؤثرة" التي بنيت على مدى "الفي سنة من التقليد"، التي سيعيد اليابانيون تشكيل هويتهم الفريدة حولها ويشتركون بها مع العالم. وعلى نحو مشابه، وعند حضوره إفتتاح (المركز الدولي للثقافة اليابانية) في عام ١٩٨٨، ربط ناكسوني دعوته المشتركة "للدولنة" بإحياء الهوية الثقافية التي لاتعرقل إشتراك ماضي اليابان ما قبل الحرب<sup>(١٦)</sup>.

كان إتجاهها بناء الدولة، المحافظون والتقدميون، مختلفين أيضا بشأن الدستور، فالمحافظون اليابانيون إتجهوا بقوة نحو التعديلات، ورأوا في المادة التاسعة عائقا أمام حركة الحاضر والمستقبل ويجب إلغائها وتعديلها من الأساس. وهم غير مقتنعين بالتعريف السائب والمختصر لموقع الإمبراطور، ويريدون أن يروه سيديا رسميا. هذه المطالب وغيرها من التغييرات كان يدعمها أولئك من غيرالمقتنعين بالدستور. أما مؤنوي التفتيح أو التعديل من التقدميين فكانوا يعتقدون بأن الدستور هو ضمان الحرية التي يتمتع بها اليابانيون، وهو الضمانة لبقاء القوات العسكرية في اليابان على أساس دفاعي<sup>(١٧)</sup>.

إن ما يهمننا هنا قدر تعلق الأمر بفلسفة بناء الدولة اليابانية الجديدة وسياستها الخارجية هو تجسد ثنائية التقليد والحدثة في ولادة الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي قاد الدولة اليابانية بمفاصلها المختلفة. فهذا الحزب مثل الإتجاهات الليبرالية والديمقراطية الوافدة التي مثلت الحدثة خير تمثيل، هذا من جانب، ومن الجانب الآخر مثل الحزب المحافظة بأسمى صورها، وهي هنا تمثل تقليد الأمة والشخصية اليابانية، بما قام به الحزب والدولة الجديدة بإعادة الروح اليابانية لمفاصل هذه الدولة ومؤسساتها، مما يؤكد الفرادة اليابانية في التكيف من الوافد من الأفكار والتقنيات. وحققت هذه الثنائية نوعا من الإستقرار النسبي في الوضع السياسي، لاسيما وإن اليابانيين مأخوذون بالسير وراء قادتهم في حالتهم الحرب والسلام. إعتد مثلث بناء الدولة الجديدة Ruling Triad على البيروقراطية، وهي ذات جذور عميقة ترجع الى عهد إيدو، ولم يقم الأمريكيون بالتأثير في هذه البيروقراطية أو إقصائها، الى جانب إستمرار دور (الجنرو)، وهم يمثلون الأرستقراطية اليابانية من كبار السن من المخضرمين الذين يعتمد عليهم الإمبراطور في حلحلة المشكلات البنيوية التي تعاني منها الدولة والأمة اليابانية، بإجتماعات دورية يدعون لها في القصر الإمبراطوري أو من قبل الحكومة اليابانية، وفكر الحزب الليبرالي الديمقراطي المحافظ، ونخبة رجال الأعمال الكبار. وكان للبيروقراطية، وعلى نحو خاص أولئك العاملين ضمن الوزارات الإقتصادية التي تتعاطى مع التجارة والصناعة الدولية، دور بارز في إعادة بناء الدولة. الى جانب ذلك، أدى المنظور الجماعي Pluralist Perspective، الذي إنتظمت ضمنه النخب المشتركة في السلطة أو المستجيبة لضغوط المصالح المجتمعية، دورا مكملا في هذا البناء. وتفسر هذه المنظورات الثلاثة: المثالث الحاكم، والبيروقراطية والنخبة الجماعية دور النخبة السياسية في عهد الإستقلال وحتى الوقت الحاضر. وجميع هذه المنظورات تعبر عن سيرورة التجربة اليابانية وتطورها، وبناء روح العمل الجماعي الذي مثل سمة أساسية في إعادة بناء الدولة اليابانية وتشكيلها على أسس جديدة تجمع بين روح الحدثة الوافدة والتجديد، وتستند على قاعدة راسخة من الموروث يحميها من الإغواء بالتغريب والإستلاب<sup>(١٨)</sup>.

إستندت عملية بناء الدولة الجديدة على ثلاث حقبة للنخب السياسية اليابانية: الحقبة الأولى تعد إستمرار لحقبة ما قبل الحرب، ويطلق عليها اسم النخب المضطربة Diffuse Elites، التي تولت السلطة لأول مرة في العقد الأول

من القرن العشرين وإستمر تأثيرها حتى عقد الخمسينات ، تلتها النخب البيروقراطية Bureaucratic Elites ، التي تولت الزعامة في الحقبة التالية التي بدأت في الخمسينات وإستمرت حتى السبعينات ، ثم تأتي النخب المتخصصة Specialist Elites ، التي ظهرت في السبعينات وإستمرت حتى الوقت الحاضر . وكان نظاما سان فرانسيسكو ( معاهدة سان فرانسيسكو والمعاهدة الأمنية ) ، وعام ١٩٥٥ قد ساعدا في تحقيق الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي للدولة اليابانية الجديدة<sup>(١٩)</sup>.

كان تعديل الدستور وتخليصه من المؤثرات الأمريكية هدفا أساسيا للمرحلة الجديدة ، فكان المحافظون يرون الى إحداه تغييرات جديدة على الدستور ، لاسيما ما يتعلق بالمادة التاسعة التي تستنكر الحرب والتسليح ، وإزاء ذلك ناضلت القوى المعارضة ضد أي تغييرات في الدستور ، لأنهم كانوا يخشون من تؤدي هذه التغييرات الى تغييرات أكبر تحد من المكاسب التي أعطتهم إياها الديمقراطية الجديدة . ومن المفارقة إن التقدميين وأصحاب الفكر اليساري المعادين للأمريكيين ، كانوا أول المدافعين عن الدستور الذي فرضه الأمريكيون<sup>(٢٠)</sup>. وإستند الحزب الليبرالي الديمقراطي على الإستجابة للمطالب الشعبية ، وعلى قدرته على التعاون مع البيروقراطيات القائمة والقطاع الخاص وتحقيق الأهداف الجماعية ، مع أخذه بالحسبان توزيع المكاسب على الجميع<sup>(٢١)</sup>.

إذا كان عام ١٩٥٥ قد شهد انطلاقة جديدة للاتجاهين الليبرالي والتقدمي وبداية حقيقية لحقبة مابعد الحرب ، فان هناك اختباران آخران شكلا مفصلين أساسيين في اختبار قوة الاتجاهات السياسية اليابانية : تمثل الأول " بالصدمة النفطية " في عام ١٩٧٣ ، التي اشترت اختبارا لما حققته اليابان من نجاحات اقتصادية واجتماعية ، فقد أدت هذه الصدمة الى هز الاقتصاد الياباني وأثرت سلبا على الواقع السياسي الياباني ورؤيته العقلية للمنظور الأمريكي<sup>(٢٢)</sup>. وعلى الرغم من الهزة الكبيرة التي سببتها هذه الازمة ، والخسائر الاقتصادية الكبيرة ، فانها كانت ذات فائدة كبيرة للنخب اليابانية ، اذ دفعتهم الى التخلص ولو جزئيا من هيمنة المنظور الأمريكي ، فبدأ اليابانيون بتكوين منظورهم الخاص في علاقاتهم الدولية ، و لاسيما مع الشرق الاوسط والعالم العربي ، وتكونت المراكز البحثية والأكاديمية التي اسهمت في أن تحقق اليابان نجاحات ملفتة للنظر في علاقاتها الدولية ، مبتعدة قدر الامكان عن المنظور الأمريكي . وكانت السبعينات قد شهدت ايضا قدرة جمنتو على اعادة تشكيل صفوفه ليبدأ من جديد قيادة الأمة اليابانية .

كانت حقبة الثمانينات قد مثلت اختبارا للنهج الجديد نسبيا لجمنتو في انتهاجه سياستين داخلية وخارجية مبتعدة نسبيا عن الضغوط الاميركية ، لاسيما بعد الصدمة النفطية ونتائجها المدمرة ، التي كانت اختبارا لقدرة اليابانيين في الحفاظ على ما حققوه خلال العقدين الاولين لما بعد الاحتلال . فكانت حقبة الثمانينات قد شهدت اعادة التوازن للتجربة اليابانية وقدرة الحزب خلال عهد ناكسوني في تجاوز عقبات الصدمة ونتائجها السلبية ببناء علاقات متوازنة مع الشرق الأوسط ، و لاسيما البلدان النفطية في الشرق الأوسط ، مما جعل هذه البلدان تتجه الى اليابان في علاقاتها السياسية والاقتصادية . ووفقا لذلك ، شكلت مرحلة الثمانينات عهدا للازدهار الاقتصادي والنجاح السياسي ، بعد ان شهدت الستينات والسبعينات عهد النجاحات الاقتصادية والاجتماعية والافخافات السياسية المتكررة ، وتجاوزا للنتائج السلبية للصدمة النفطية . مع ذلك ، ظلت اليابان تعاني من اخفاقات في علاقاتها الاقليمية ، لاسيما بسبب مشكلاتها الاقليمية مع الصين والكوريين والاتحاد السوفيتي . وربما تعد هذه المشكلات مرتكزات اساسية في سياسة اليابان الخارجية في محيطها الاقليمي في شرق آسيا والشرق الاقصى . وفي كل ذلك ، كان الدور الأمريكي عاملا آخر لتعكير هذه العلاقات ومرتكزا اساسيا في تحديد اتجاه وتطور علاقات اليابان الخارجية مع هذا المحيط ، لاسيما وان اليابان مقيدة بنظام سان فرانسيسكو والمعاهدة الامنية مع الولايات المتحدة الامريكية .

الاختبار الثاني جاء بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ وما جلبته من انتكاسات كبيرة للمنطقة ، لكن هذه المرة امتازت سياسة اليابان الخارجية بالعودة الى سياسة التناغم مع الولايات المتحدة ، فأدت الى انتكاسة وقتية للحزب الليبرالي الديمقراطي ، الذي خسر انتخابات عام ١٩٩٣ ، وبقي خارج السلطة لمدة أحد عشر شهرا ، ليسأنف عودته التالية في عام ١٩٩٤ . مع ذلك ، اشترت كل هذه التطورات مشكلات السياستين الداخلية والخارجية اليابانية ، لاسيما ما يتعلق بالضرائب وتحسين الواقع الاجتماعي ، ومقدار الاندفاع مع السياسة الامريكية في عصر العولمة المتسع ، لاسيما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وأثار ذلك على المشهد السياسي العالمي منذ مفتتح عقد التسعينات . كانت ممارسات الحزب ، لاسيما القيام بمهام عسكرية في افغانستان والعراق ودول اخرى بعد التعديل القانوني الذي اجراه رئيس الوزراء جونيشيرو كوزومو Junichero Koizumi (٢٠٠١ - ٢٠٠٦) ، الذي يسمح بارسال قوات الدفاع الذاتي الى خارج اليابان ، وفقا للمواد السبعة في التاسع عشر من أيلول عام ٢٠٠١ ، قد شكلت موضوعا للجدل داخل المجتمع الياباني بعد خرق الاتجاه الذي تبناه يوشيدا منذ الحرب الكورية بعدم اقام اليابان في الصراعات الدولية . فكان ارسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية الى افغانستان وتيمور الشرقية وكبوديا والجزلان ثم العراق (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦) قد سبب جدلا داخل المجتمع الياباني ، الذي رفضت غالبيته ارسال هذه القوات ، ونجحت الضغوط الشعبية في سحب هذه القوات من العراق في عام ٢٠٠٦ ، على الرغم من مهماتها غير القتالية<sup>(٢٣)</sup>. هذا الجدل المتواصل

أدى التقليل من شعبية الحزب وعدم نجاحه في انتخابات عام ٢٠٠٩ ، وصعود حزب جديد برؤى مغايرة نسبيا ، وعدت بتقديم حلول لمشكلات السياستين الخارجية والداخلية اليابانية .

تزامنت انتخابات العام ٢٠٠٩ مع وجودي في اليابان للمشاركة في احدى المنتديات الاكاديمية ، وعندما سألت العديد من الاكاديميين اليابانيين المتخصصين بقضايا اليابان والشرق الاوسط عن سبب النأي عن جمننتو والاتجاه الى حزب آخر من داخل الاتجاه المحافظ ، كان الجواب : " اننا نرنو الى التغيير فحسب " ، فقد أصبح جمننتو ظاهرة مزمنة في المشهد السياسي الياباني ووسائله ثابتة غير متغيرة في معالجة المشكلات الداخلية والخارجية ، واليابانيون أرادوا ان يجربوا حزبا آخر عليهم يحققون التغيير المنشود . وتذكرني كلمة "التغيير" بظاهرة التغيير والاستمرارية" ، التي تعد سمة ملازمة لتجربة اليابان منذ عهد ايدو وحتى الوقت . وصادف وجودي في اليابان في تشرين الثاني وكانون الاول من عام ٢٠١٢ ، في وقت كانت الحملة الانتخابية مستعرة بين جمننتو ومنشوتو ، وسألت الاشخاص ذاتهم عن رؤيتهم الجديدة ، فكان الجواب انهم ادركوا ان السياسيين الجدد ، وغالبيتهم من الشباب قلبي التجربة في الحكم بعد ان كان الحزب في المعارضة ، لم يحققوا التغيير المنشود ، وانهم سيرجعون الى جمننتو ، التي اثبتت رؤيته تناغمها مع المجتمع الياباني . انها لعبة الديمقراطية اليابانية التي جاءت الى اليابان من الغرب ، الا ان اليابانيين ، وكعادتهم دائما ، اصفوا عليها مسحتهم اليابانية . عاد جمننتو الى الواجهة من جديد وامامه قضايا ساخنة داخليا وخارجيا ، فعلى الرغم من اطفاء نيران فوكوشيما ، فان اثارها النفسية والسياسية والاقتصادية مازالت شبها يورق المواطن الياباني ، الذي يخشى من تكرار هذه الكارثة العظيمة التي استجاب لها اليابانيون في مدة قياسية لتجاوز عواقبها ، الا انها ادت الى شرخ كبير في الذات اليابانية . فعندما تتجول في اليابان تدرك ان يابان اليوم هي ليست اليابان قبل عدة سنوات ، فالشعب الياباني متضامن لتجاوز هذه الكارثة وتقرأ العبارات التي تدعوك لترشيد الاستهلاك لاسيما في الطاقة الكهربائية لانقاذ اليابان .

بعد كفاح مستمر على مدى السنوات الثلاثة الماضية ، فاز جمننتو من جديد باكثر من نصف مقاعد مجلس النواب ( المجلس الأدنى ) البالغة ٤٨٠ مقعدا ، اذ فاز الحزب ب ٢٩٤ مقعدا مما يؤهله لتشكيل الحكومة ، في حين مني الحزب الديمقراطي بهزيمة واضحة بحصوله على ٥٧ مقعدا . وقد صرح شنزو آبي ، وهو حفيد أحد سياسيي الحزب البارزين ، نوبوسوكي كيشي Nobusuke Kishi (١٨٩٦- ١٩٨٧) ، الذي من المتوقع ان يقود الحكومة اليابانية القادمة ان "الطريق لن يكون سالكا أمامنا ، وانه سيحاول تنشيط الاقتصاد الياباني وتحقيق الامن الوطني وسط علاقات مضطربة مع الصين . فالمسؤولية ستكون ثقيلة " . وقد كان آبي رئيسا لوزراء اليابان في المدة ٢٠٠٦- ٢٠٠٧ . في حين قال يوشيهيكو نودا، رئيس الحزب الديمقراطي ، بعد اعلان استقالته من رئاسة الحكومة : " ان النتائج كانت قاسية " ، واعترف بفشل الحزب " في تلبية طموحات الشعب الياباني " . وكانت القضايا الاقتصادية ، وفي مقدمتها رفع الضرائب وتنشيط الاقتصاد الياباني المتدهور في مقدمة اهتمامات الناخب الياباني . ويتجه آبي ، الذي سيكون سابع رئيس وزراء على مدى اثنان وستين عاما ، الى تطوير الاعمال العامة وتقوية البنك المركزي الياباني للتخلص من التضخم ، ولجمننتو خبرة طويلة في هذا الشأن تتفوق على خبرة الديمقراطيين . وعلى الرغم من أن هذه الانتخابات هي الاولى منذ الحادي عشر من آذار ٢٠١١ ، بعد الزلزال وتسونامي والكارثة النووية ، فان الطاقة النووية قد انتهت كقضية جانبية ، على الرغم من ان جمننتو من الداعمين لها على نحو مشروط ، فان ٨٠% من الشعب الياباني مع التخلص منها بشكل نهائي .وبدلا من ذلك ، فان آبي وحزبه يشددون على الأمن الوطني وسط خلاف مستمر على مجموعة من الجزر الصغيرة غير المأهولة التي يدعي كلا البلدين بالسيادة عليها . وهذا الخلاف يتعلق بجزر (دايويو - سنكاكو) Daioyu- Senkaku وعرف آبي بتشدده بشأن علاقات اليابان مع الصين ، مما يعني مزيدا من الخلاف مع الجار الكبير لليابان والشريك التجاري الرئيس . ويشير احد الدبلوماسيين اليابانيين واحد أعضاء جمننتو ، أوكيرو ماغوساكي Ukeru Magosaki ، الذي عمل سفيرا لليابان في ايران واوزبكستان ، الى الدور السلبي الذي تقوم به واشنطن في تعكير العلاقات الصينية -اليابانية، بمحاولة اقناع اليابان بتطوير قدرتها العسكرية لتكون عنصر توازن في المحيط الهادئ والشرق الاقصى وشرق آسيا في مواجهة القدرات النووية للصين وكوريا الشمالية . مع ذلك ، فان السياسيين اليابانيين والصينيين من الحكمة بحيث انهم رحلوا مشكلة هذه الجزر في مفاوضاتهم لتطبيع العلاقات بين البلدين منذ السبعينات ، فقد صرح مسؤولون صينيون اثناء المفاوضات في عام ١٩٧٨ ، انهم لن يتركوا هذه الجزر تعكر تطور العلاقات بين اليابان والصين ، "فربما يكون الجيل القادم أكثر حكمة لحل هذه القضايا ، لان جيلنا لا يمتلك هذه الحكمة " ، وفقا لنائب رئيس الوزراء الصيني دنغ زيوبنغ Deng Xiaoping .

وخلال توليه لرئاسة الوزراء سابقا ، عرف آبي ببرنامجه القومي ، وتشديده على برنامج التعليم الوطني وترقية وكالة الدفاع الى وضع وزارة . ويرنو جمننتو الى تعديل دستور اليابان السلمي لتقوية قوات الدفاع الذاتي ، وتجاوز تحريم مابعد الحرب للقوات المسلحة واعادة تحويلها الى قوات عسكرية . ومن المقترح أيضا زيادة ميزانية

الدفاع والاشتراك في عمليات "الدفاع الذاتي الجماعية" مع الحلفاء غير المرتبطة بالدفاع عن اليابان وحدها . لكن مع الازمة الاقتصادية المنتظرة ، ينتظر المراقبون كيفية ادارة ابي للحكومة اليابانية الجديدة . وقد اعترف بعد اعلان النتائج النهائية ان التصويت لجمنتو عكس عدم الرضا عن الوضع الراهن في اليابان ، وتأييد لبرنامج حزبه الانتخابي .

يستند جمنتو على شريكه القديم كوميتو الجديد New Komeito ، وهو أكبر تنظيم بوذي ، لتشكيل حكومة ائتلافية . ويرى أعضاء الحزب ان هذا الائتلاف سيوفر ٣٢٥ مقعدا في مجلس النواب ، مما يشكل اغلبية الثلثين ، لتميرير التشريعات في المجلس . وهناك حوالي اثنا عشر حزبا متنافسا تحت قبة الدايت ، قسم منها جديد ، وأكثرها أهمية حزب يميني جديد هو (حزب استعادة اليابان) Japan Restoration Party ، الذي حصل على ٥٤ مقعدا ، وفقا لقناة NHK اليابانية . يقود هذا الحزب حاكم طوكيو السابق ، اليميني المثير للجدل بتصريحاته ، شننارو ايشيهارا Shintaro Ishihara ، الذي عرف بمواقفه المتشددة تجاه الولايات المتحدة والصين وكوريا الشمالية خارجيا واتجاه الاقليات داخليا ، والذي لا تروق افكاره للنخب اليابانية ، لكن هذه الافكار اليمينية المتشددة تجد قبولا لدى الشباب الياباني ، وعمدة اوساكا ، تورو هاشيموتو Toru Hashimoto ، القطبين الرئيسيين للحزب . وايشيهارا متشدد ايضا بشأن الصين ودعا الحكومة الى شراء هذه الجزء من اصحابها اليابانيين وتطويرها . وهناك (حزب الغد) Tomorrow Party ، المعادي لاستخدام الطاقة النووية ، وعبرت رئيسته يوكيكو كادا Yukiko Kada ، عن خيبة أملها بعودة جمنتو بهذه القوة مجددا ، وهو مساند قوي للسياسة النووية اليابانية .

فاز جمنتو في انتخابات كانون الاول ٢٠١٢ في ظل آمال عريضة للمواطن الياباني لتخليصه من بعض ضغوط الحياة الاقتصادية والاجتماعية المعقدة ، ولاسيما الضرائب ، وكذلك تقديم حلول لمشكلات اليابان الخارجية في محيطها الاقليمي ، ووضع حلول لبعض مشكلات التحالف الياباني -الامريكي . فاز جمنتو وامامه مهمات قومية كبيرة ينتظرها الناخب الياباني .مع ذلك ، فان هذا الفوز يشير الى سير اليابان في الاتجاه الصحيح من العقلانية السياسية وقبول المجتمع الياباني للعبة الديمقراطية على نحو يدعو المتقف في الشرق الاوسط والعالم العربي الى الانبهار بقدرة المجتمع الياباني على التكيف مع ظاهرة التغيير والاستمرارية ، من خلال محاولة التغيير والبحث عن الحلول من خلال صناديق الاقتراع على نحو متكرر . فكان خيار الديمقراطيين محاولة ليجاد حلول فشل جمنتو عن تحقيقها ، ثم العودة الى الحزب الأخير، لإدراك عدم قدرة الديمقراطيين عن تقديم البديل الافضل . تقدم انتخابات كانون الأول ٢٠١٢ دروسا مهمة للنخب السياسية في العراق بإمكانية تحقيق الرفاه الاقتصادي والتطور السياسي عن طريق صناديق الاقتراع على نحو نزيه وبعيدا عن الايديولوجيا والدوغماتية السياسية والدينية والعرقية ،ومن خلال لعبة الديمقراطية والاعتراف بالنجاح والفشل بدون تبريرات غير منطقية . وبما يمثل المثلث الياباني - الكوري - الصيني درسا مهما للمثلث العراقي -التركي -الايرواني ، فللمثلث الاول مشكلات وخلافات اقليمية وسياسية واقتصادية تم حل بعضها وترحيل بعضها للمراحل اللاحقة دون ان تؤثر على طبيعة العلاقات بين هذه البلدان . وفي كل ذلك للنخب الاكاديمية دور بارز في التقريب بين هذه الشعوب وتطوير العلاقات الثقافية والفكرية وتشكيل الجمعيات والمنشآت بدون اي ضغوط من النخب السياسية ، في حين ان العلاقات بين العراق في اطار مثله الاقليمي مازالت تعاني من الانسدادات السياسية التي تنعكس على الجوانب الفكرية والسياسية .ولايلخو من مغزى ان يعبر نودا ، رئيس الوزراء السابق للديمقراطيين الذي فشل حزبه في الانتخابات عن استقالته لفشل حزبه في تحقيق القبول لدى الناخب الياباني . ومازلت مؤمنا ان العراق الجديد بحاجة ماسة الى اعادة قراءة التجربة اليابانية التي تقدم يوميا دروسا جديدة ربما تساهم في حلحلة الانسدادات داخليا وخارجيا في اعادة تشكيل العراق الجديد وتجربته الديمقراطية والحضارية ، لاسيما وان العراق يرتبط مع اليابان بعلاقات متجذرة وعلى مختلف الصعد . فالتجربة اليابانية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقدم حولا قابلة للتطبيق للواقع العراقي ، وقد قدم منشوتو ( الديمقراطيون ) وجمنتو(الليبراليون الديمقراطيون ) درسا جديدا بالطريقة الديمقراطية للاعتراف بالهزيمة والنصر في آن واحد ، فلم تفت هزيمة العام ٢٠٠٩ في عضد جمنتو ،وظل اتباعه على مدى السنوات الثلاثة السابقة يراجعون واقعهم لتبين أسباب ابتعاد الناخب الياباني عنهم واتجاهه بقوة الى منشوتو ، وأدت هذه المراجعة والعمل الدؤوب الى استرجاع ثقة اليابانيين والعودة بقوة الى سدة الحكم ، في حين ان هزيمة منشوتو جعلت قياداته تعترف بالهزيمة وتسلك الطريق ذاته الذي سلكه منشوتو للمراجعة وتحديد أسباب الفشل . انها لعبة الديمقراطية التي تساهم بالمحصلة النهائية في تقديم الافضل والكفاح المستمر لارضاء الجمهور ، وكل ذلك يؤدي الى البناء المستمر وتطوير الاوطان بما يحقق الرفاهية والقوة والتقدم .

#### رؤية اليابان للشرق الأوسط والعراق:

تحدد كلمة رئيس الوزراء الياباني الحالي شنزو آبي في جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية، خلال جولته الشرق أوسطية ، ، في الأول من أيار عام ٢٠١٣ ملامح سياسة اليابان الشرق أوسطية التي تشكلت بعد حرب حزيران ١٩٧٣ ومازلت تشكل حجر الزاوية في السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط والعالم

العربي. وكان أبي قد قام بجولة في الشرق الأوسط في مفتتح أيار من عام ٢٠١٣ ، زار خلالها السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا . وألقى كلمة في الجامعة المذكورة عنوانها " العلاقات بين اليابان والشرق الأوسط التي يؤسسها التعايش والازدهار المشترك والتعاون في العصر الجديد" ، تناول خلالها الرؤية اليابانية في علاقاتها الخارجية مع الأمم عموما والشرق الأوسط على وجه الخصوص . كلمة أبي تتجاوز في أطروحاتها البعد السياسي ، وتمثل رؤية حضارية وثقافية واقتصادية تعبر عن عمق تجربة اليابان التحديتية وتجاوزها لعصر الحداثة. وعلى الرغم من انتماء أبي للحزب الليبرالي الديمقراطي (جمنتو) ، وهذا الحزب صاحب التجربة السياسية والاقتصادية الطويلة التي استمرت منذ أواسط الخمسينات وحتى الوقت الحاضر ، مع انقطاعات قصيرة في بداية التسعينات وبين ٢٠٠٩ و٢٠١٢ ، مع ذلك تجاوز أبي في رؤيته وأطروحاته الرؤية الحزبية ، ليقدم منظورا حضاريا للرؤية الخارجية لليابان في عصر العولمة . سأحاول في هذه المقالة أن أقرأ هذا الخطاب وفقا لمنظور تاريخي وربطه في سياق تجربة التحديث اليابانية ومسيرتها الحضارية على مدى تاريخها الحديث والمعاصر .

أول ما يلاحظ المتابع لهذه الكلمة غياب الايدولوجيا والتحدث برؤية اقتصادية وحضارية ومهنية ، جعلت من السيد أبي ملما بواقع اليابان وقارئا بارعا للأوضاع التاريخية والسياسية والاقتصادية والحضارية للشرق الأوسط . وهذه بحد ذاتها تعد درسا قيما تقدمه اليابان في رؤيتها الخارجية وتعاملها مع الأمم بعيدا عن الرؤى المؤدلجة التي تعد سببا أساسيا للمشكلات المستعصية في الشرق الأوسط عموما ، والعالم العربي على نحو خاص ، مما يفسد العلاقات الإقليمية والدولية ويؤدي إلى تجاذبات لا تصب في مصلحة الأمم، مما يلقي بضلال سلبية على العلاقات البينية بين دول الشرق الأوسط والدول العربية . فالأيدولوجيا حاضرة في رؤى السياسيين الشرق أوسطيين قبل المصالح الاقتصادية والسياسية والعلاقات الحضارية المتجذرة بعمق التاريخ . بدأت الكلمة بتناول الروابط الاقتصادية بين اليابان والشرق الأوسط ، وما يمكن أن تقدمه اليابان لبلدانه لتطوير أوضاعها . فقد أكد رئيس الوزراء الياباني إن " اليابان القوية اقتصاديا هي اليابان التي تفكر معكم في القضايا التي تواجهونها وتوصلكم إلى حلول لها، هي اليابان التي تشارك في امتلاك الخبرة والمعرفة والتقنية وتخلق فرص عمل هنا على أرض الشرق الأوسط، وترتقي معكم كشركاء سلم القيمة المضافة"<sup>(٢٤)</sup> . [ شنزو أبي ، العلاقات بين اليابان والشرق الأوسط ، ٣ ] . وأكد رئيس الوزراء الياباني في كلمته على مفاتيح علاقة اليابان الخارجية عالميا ، وضمنها علاقاتها مع الشرق الأوسط . وهذه المفاتيح هي أربعة مفاهيم أساسية تشكل جوهر الشخصية اليابانية : التعايش ، التعاون ، التسامح والانسجام .

قدت اليابان الدعم للبلاد العربية في كفاحها لنيل حقوقها ، ولاسيما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، وكانت في مقدمة الدول التي ناصرته هذه القضية لحصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة بتأسيس دولتهم والتعايش مع الإسرائيليين . فقد " فهمت اليابان حتى الآن الأمنية المنشودة لدى الشعب الفلسطيني تجاه إقامة دولته المستقلة وهي تدعم حق تقرير المصير للفلسطينيين . وتدعم اليابان "حل الدولتين" حيث تعيش إسرائيل ودولة فلسطين مستقلة في المستقبل معا في سلام وأمن . ولقد صوتنا لصالح فلسطين انطلاقا من هذا الموقف"<sup>(٢٥)</sup> . وكان اليابانيون قد قد اسسوا هذا النهج الجديد منذ الخمسينات من القرن الماضي باتخاذ مواقف مؤيدة للبلدان العربية في مشرق العرب ومغربهم مما رسخ من علاقاتها العربية . وقام مستعربون يابانيون بارزون من أمثال البروفسور يوزو ايتاكاكي واكيرو كوتو واكي ناكاووكا وواترو ميكي وتوشيهيكو ايزوتسو وتسوكيتاكا ساتو وايجي ناكاساوا وكيكو ساكاي واوسوكي أكيرا وتورو ميورا وداي يامو بترسيخ الفهم الصحيح للثقافة والواقع العربي والإسلامي مما عزز الروابط السياسية والاقتصادية وأزال فجوات الفهم المتبادل التي كانت تستند إلى المنظورات الغربية .

وفي مجال التعايش مع الشرق الأوسط ، أكدت الكلمة على ضرورة التعايش بين الشرق الأوسط واليابان ، لان " الشرق الأوسط واليابان شريكان يملكان ذات المصالح والاهتمامات المشتركة . إن القرن الحادي والعشرين بالنسبة إلى اليابان والشرق الأوسط هو قرن التعايش والازدهار المشترك حيث نعيش فيه معا ونزدهر فيه معا"<sup>(٢٦)</sup> . الانسجام Harmony عنصر أساس في الشخصية اليابانية تفكيرا وتطبيقا ، فوفقا للزعيم الياباني أبي : " منذ قديم الزمان ، اعتاد اليابانيون على اقتسام المياه، وتكافل الفقراء، وتجميع القوى، وربوا على تقاليد تصنع لديهم الفرحة بجني الثمار سنة بعد سنة . وما يتولد عن ذلك هنا هو أننا نتعلم كيفية الحياة بروح الانسجام والتسامح"<sup>(٢٧)</sup> . واستشهدت الكلمة بتكافل اليابانيين وانسجامهم وتعاونهم أثناء كارثة تسونامسي والزلازل المدمر في فوكوشيما . وبروح الباحث عن مستقبل بلاده وأصدقائها ، يريد أبي توسيع روح اليابان وجعلها في متناول أصدقاء اليابان لفائدة الإنسانية : " هيا نجمع حكمتنا معا . ولنجعل القدرة على التخيل ترفرف بجناحها في الفضاء الواسع . اجعلوا أحلامكم هي أحلام اليابان ، اجعلوها أحلامنا معا"<sup>(٢٨)</sup> . وهنا تتطابق الحكمة مع الحلم ، لأن الحلم والتفكير لما بعد الحداثة هو الذي جعل اليابان تحقق كل هذه الانجازات على مستوى التكنولوجيا والحضارة .

تحدث رئيس الوزراء الياباني عن التكنولوجيا ، تويوتا ، الطاقة المتجددة ، تقانة المياه ، الطاقة النووية ، سياسة التخطيط beyond لما بعد الجوانب الاقتصادية والصناعية . وأكد "إن اليابان والشرق الأوسط اللذان يتخطيان إطار الماضي الذي كان يقتصر على الاقتصاد والصناعة سيحققان الكثير على مسار تخط وتجاوز جديدين. ستعمل اليابان والشرق الأوسط يوماً بعد يوم على تقوية علاقتهما السياسية والأمنية"<sup>(٢٩)</sup> . كانت كلمات المسؤول الياباني دقيقة ومحسوبة ، مهنية في توجهاتها، تحاكي حاجات الشرق الأوسط المتزايدة للحفاظ على الثروات المائية والطاقة . فكم تحتاج بلدان الشرق الأوسط إلى الحفاظ على مواردها الشحيحة من المياه ، عندما يؤكد رئيس الوزراء الياباني "... أنه باستطاعة اليابان، التي تفتخر بقلّة نسبة تسرب وفقدان المياه لديها، أن تساهم في مجال إقامة بنية أساسية لمياه الشرب في الشرق الأوسط. هل تعرفون نسبة تسرب وفقدان المياه في طوكيو؟ في الحقيقة هي ٣% فقط. وكم تعتقدون كانت هذه النسبة منذ نصف قرن؟ لقد كانت ٣٠%. وإذا كانت اليابان استطاعت أن تحقق شيئاً ، فليس من المستحيل أن تحققوه أنتم. ونحن نريد أن نساعد في هذا الشأن"<sup>(٣٠)</sup> . ولم ينس السيد آبي التحدث عن التنمية البشرية ، وهي جوهر فلسفة بناء الإنسان في اليابان ، فتحدث عن التعليم والتدريب للمواطن في الشرق الأوسط ، عن المدرسة اليابانية وما يمكن أن تقدمه من فلسفة تعليمية بارزة ، وعن رغبة اليابان في تقديم خبرتها بسخاء في هذا الجانب .

الكلمات الأربعة التي استوقفتني هي كلمات طالما توقفت عندها على مدى سنوات دراستي للتجربة اليابانية ، وهذه الكلمات هي : التعاون ، التعايش ، الانسجام والتسامح . وربما تتمحور الكلمات الثلاثة : التعايش ، التعاون والتسامح على مفهوم الانسجام Harmony . فما هو الانسجام في الفكر الياباني ؟

هذه الرؤية التي تمثل الانسجام مع الأفراد والطبيعة جزء لا يتجزأ من البناء السوسولوجي للياباني . وربما إن السيد كينتشيرو موكائي ، القائم بالأعمال الأسبق في السفارة اليابانية في بغداد قد وضح المقصود بثقافة الانسجام في الفكر والحياة اليابانية . يرى موكائي في مقالة نشرتها مجلة الحكمة العراقية إن الثقافة اليابانية الحديثة والمجتمع الياباني الحديث يتألفان من خليط متنوع من القديم والجديد ، من الشرق والغرب ، الطبيعي والمصطنع . وهذا على ما يبدو عناصر متناقضة تتعايش بتناغم في اليابان . فعلى سبيل المثال ، ليس غريباً أن ترى في اليابان معبداً بوذياً قديماً وناطحة سحاب حديثة شامخان جنباً إلى جنب . ولليابان تاريخ يرجع إلى أكثر من ٢٦٠٠ سنة قبل الميلاد . فوفقاً إلى التقاليد اليابانية القديمة ، تمثلت اليابان بمرونة ثقافة الحضارة الغربية ، وفيما بعد أدخلتها إلى ثقافتها . وحتى مع النمو السريع للاقتصاد الياباني وتطور التكنولوجيا المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية ، واصلت اليابان الاحتفاظ بثقافتها الأصلية أيضاً . بمعنى ، أن القديم والجديد تعايشا حتى الوقت الحاضر . وهذا بسبب امتلاك اليابان "لميزة الانسجام" ، التي تعني العمل بمبادرتها الخاصة في الوقت الذي تتعاون فيه مع الآخرين . وهذا ما أشار إلى عمق وثراء اليابان الذي أثار انتباه العديد من الشعوب الأجنبية . وتطبق روح الانسجام أو التآلف أيضاً على العائلات ، والمجتمعات ، والبلاد والعلاقات بين الطبيعة والكائنات البشرية<sup>(٣١)</sup> .

إذا أردنا أن نتتبع تطور مفهوم الانسجام في التاريخ الياباني ، فإنه يمكن أن يرجع إلى مفتح القرن السابع الميلادي ، عندما بدأت اليابان تشكل بدايات وعبها بالأخلاق وفضائل موظفي الحكمة . ويرجع مصدر هذه الروح إلى " دستور المواد السبعة عشر " ، وهي وثيقة أجازها الأمير شوتوكو Shotoku (٥٧٤ - ٦٢٢ ) في سنة ٦٠٤ م . وتم تبنيها في عهد الإمبراطورة سويكو Suiko (٥٩٣ - ٦٢٨ م) . وهي وثيقة بوذية ذات مستوى عال ، ركزت على الأخلاق والفضائل المتوقعة من موظفي الحكومة . وهي واحدة من أقدم الوثائق الأخلاقية التي تم إملؤها في التاريخ . وتشتترط المادة الأولى أن من المهم عدم التصادم مع البعض . فإذا كافتحت من أجل الانسجام في النقاش ، سوف تسير الأمور طبيعياً . وتشتترط المادة العاشرة أن التضارب مع غضب القلب ، ليس الغضب بمعنى أن الناس الآخرين لا يلتفتون إليك . فلكل واحد منا وهماً . وتظهر هذه المادة فكرة أن كل كائن بشري يخلق أساساً بالطريقة ذاتها . فنستطيع أن نرى في هذه المادة فكرة المساواة وحقوق الإنسان الأساسية . وتشتترط المادة السابعة عشر أن الأشياء المهمة لا يمكن أن تقرر من شخص واحد . بل يجب أن يناقشها الكثير من الناس ويقرروا على نحو مشترك . ولا يجب اتخاذ القرار فردياً فقط لأنك تملك السلطة . وهذا الدستور يؤكد روح الانسجام "التي هي القدرة على قبول الأشياء المتناقضة بدون أي تناقض" ، فحتى لو كانت لديك أفكار ومشاعر وقيم مختلفة ، فإنك يمكن أن تعيش بسعادة مشتركة . اتضحت هذه التأكيدات لروح الانسجام ومبدأ احترام الحوار لهذا الغرض في " ميثاق العهد بينوده الخمسة " لإحياء ميجي في عام ١٨٦٨ ، فوضعت أساساً شرعياً لتحديث اليابان . ووضح ميثاق العهد الأهداف الأساسية واتجاه العمل الذي يجب إتباعه خلال عهد الإمبراطور ميجي . ويمكن أن تجد الأفكار ذاتها تقريباً موجودة في هذين الدستورين . فقد ظل دستور البنود السبعة عشر ساري المفعول بوضوح حتى عام ١٨٩٠ ، عندما تم تفعيل دستور

إمبراطورية اليابان . وطالما أنه لم يتم إلغاؤه على نحو صريح ، يرى بعض الخبراء ، انه ظل ساري المفعول جزئياً . أما الدستور الحالي ، الذي أصبح سارياً في عام ١٩٤٧ ، فإنه ألغى فقط القوانين السابقة التي تتناقض معه (البند ٩٨) . العامل الثاني هم الانسجام مع الطبيعة . فاليابان هي أيضاً بلاد ذات ثقافة غنية ، وطبوغرافية متنوعة وتباين للفصول . أصبحت الحرية الدينية مكفولة منذ ألف عام مضت . فلم تقيد أسرة ياماتو Yamato Dynasty (منذ ما قبل الميلاد- القرن السابع الميلادي) الديانات الأخرى ، بل دمجت الثقافات والديانات والأعراف المتنوعة وصنفت الكتاب الأقدم " كوجيكي " . وحققت اليابان ثقافة روحية فريدة ، مشكلة البوشيديو والشنتو والكونفوشسية والبوذية (٣٢) .

هذا العرض الذي يقدمه موكائي يؤكد إشكالية " التغيير والاستمرارية " في تطور التجربة اليابانية وتجاوز مفهوم القطيعة Rupture مع الماضي ، الذي يعد مشكلة مستعصية في الثقافتين الشرق أوسطية والعربية . فالقطيعة كانت سببا لتوقف تجارب التحديث والتطور في بلدان متعددة مثل مصر والعراق وتركيا وإيران ، لتغير الرؤى والأنظمة والأيديولوجيات ، في حين حققت اليابان فرادتها وتصلحها مع الذات والآخر من خلال استمرارية ما تحقق على المستويات المختلفة :سياسيا وحضاريا واقتصاديا واجتماعيا . فبين دساتير شوتوكو وميجي وشوا فواصل زمنية طويلة وتغير في الرؤى والبنى الفكرية والسياسية ، لكن ما تبقى وترسخ واستمر مع التغيير هو " روح الانسجام والتسامح والغفران " ، و هي مفاهيم تستحق الدراسة والمراجعة والتقويم من مفكري العالم العربي والدول الشرق أوسطية الأخرى . فلا تستثنى دول في الشرق الأوسط من سيادة الأيديولوجيا في رؤاها داخليا وخارجيا في وقت أصبحت الأيديولوجيا من الماضي .

كلمات أبي وموكائي تحمل نكهة أكاديمية وفكرية وفلسفية تؤكد دقة المفاهيم التي يطرحانها والاتجاهات التي تتحرك اليابان لتحقيقها في المدى المنظور والبعيد . وهي تصب بالتأكيد في المصلحة اليابانية العليا ، وفي الوقت ذاته تحقق الرفاه لشعوب الشرق الأوسط . ومما يدعو للتأمل حقا إن هذه الرؤية ذاتها ذات بعد أكاديمي متخصص أذاب الحدود بين السياسة والمعرفة ، فأصبحت السياسة والمعرفة بمعناها الابستمولوجي في مركب واحد ، وذاب السياسي في التكنوقراط والبيروقراطية بما يحقق أفضل الحلول والنتائج دون السماح للايديولوجيا بالنفوذ إلى عمل السياسي .

وربما إن اليابان استطاعت أن تكون رؤيتها الخاصة والمستقلة عن الشرق الأوسط بعد أن تخلصت من الرؤية المركزية الغربية ، التي كانت تؤثر على رؤية اليابان لهذه المنطقة وشعوبها ، مما أثر سلبا على مصالح اليابان الاقتصادية والسياسية . وكانت الصدمة النفطية في عام ١٩٧٣ قد جعلت اليابان تعيد النظر في التفسيرات الغربية الجاهزة للشرق الأوسط والعالم العربي بتأسيس المؤسسات البحثية عن الإسلام والعالم العربي والشرق الأوسط وفسح المجال لها لتكوين رؤاها المستقلة لفائدة النخبة السياسية وليس العكس ، وكانت النتائج مهمة في فهم أفضل للمنطقة وشعوبها [ كيكو ساكاي ، العراق واليابان تاريخ وعلاقات ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ١٦ - ٢١ ] . وتلقي البروفسورة كيكو ساكاي ، وهي متخصصة مرموقة في الشأن الشرق أوسطي ، بأضواء مهمة على فهم اليابان للشرق الأوسط . بعد عرضها لسوء الفهم المشترك بين اليابان والشرق الأوسط ، وهل يحس اليابانيون والشرق أوسطيون بجزورهم الآسيوية ، وتتبع تطور الفهم المتبادل منذ القرن التاسع عشر ، تؤكد البروفسورة ساكاي : " فما هو إذن الذي يمكن لليابان عمله كي توجد سياسة مستقلة تجاه الشرق الأوسط؟ إن مديح سياسة اليابان تجاه العالم الإسلامي قيل الحرب العالمية الثانية فحسب ليس حلا . فكيف يمكن لليابان أن تجد أرضية مشتركة مع الشرق الأوسط دون إحياء شبح الدعوة إلى توحيد آسيا، وهي سياسة النزعة التوسعية المعادية للغرب في اتجاه آسيا التي نتجت عن شكل آخر من الاستعمار؟ وكيف يمكن لأبناء الشرق الأوسط أن يخلقوا مشاعر التضامن مع الأجزاء الأخرى من آسيا؟ المشكلة هي مسألة هوية، في اليابان وبين مجتمعات الشرق الأوسط. فهل اليابانيون آسيويون؟ وهل أبناء الشرق الأوسط آسيويون؟ وهل هم جزء من "نحن" أم من "الآخر"؟ إن مناقشة العلاقات الأفضل بين اليابان والشرق الأوسط يمكن أن تكون سبيلا إلى العثور على إجابات لأكثر الأسئلة الفلسفية والوجودية صعوبة. إلا أنه جهد يستحق التقدير" (٣٣) .

وهذا يعني إن على المثقفين والمفكرين اليابانيين والشرق أوسطيين ، ومنهم العرب بطبيعة الحال ، أن يبذلوا جهودا كبيرة لردم فجوة الفهم المتبادل بين الجانبين ، وتقديم منظوراتهم للمستقبل القريب والبعيد . وقد أظهرت رؤية رئيس الوزراء الياباني إن اليابان تسير في الاتجاه الصحيح ، فما قدمته كلمته من رؤية توائم بين المفاهيم الحضارية والأكاديمية والفلسفية والفهم السياسي والاقتصادي ، يوضح جانبا من النجاحات اليابانية في سياستها الداخلية والخارجية . فهل تستطيع النخب السياسية الشرق أوسطية أن تحاكي الخطاب الياباني ؟ هذا ما ستجيب عنه السنوات القادمة . إن أمام اليابانيين والشرق أوسطيين طريق طويل لكنه يمكن أن يكون طريقا لتحقيق التنمية المتبادلة : الخبرة

وعمق التجربة الحضارية والمعرفية اليابانية وثروات الشرق الأوسط وغنى حضاراته وقوته البشرية . ولدى الجانبين تراث متجذر من التواصل الحضاري يمكن أن يكون أساسا لفهم أفضل للحاضر ومنظور متنامي للمستقبل .

#### رابعا- علاقات اليابان مع العراق:

تعود علاقات العراق الدبلوماسية مع اليابان الى أواخر الثلاثينات عندما بدأ التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بفتح مفاوضات في طوكيو وبغداد في عام ١٩٣٩ . مع ذلك، فإن الروابط التجارية والثقافية ترجع الى تاريخ أقدم. وقد درس الباحث الياباني شوجي هوساكا تاريخ هذه الروابط بين البلدين مؤكدا إن أول ياباني زار العراق هو بيترو كاسوي كيبه Petro Kasui KIBE، وهو مسيحي ياباني ولد في عام ١٥٨٧ في محافظة أويتا Oita في جزيرة كيوشو، إلا أنه تعرض للاضطهاد بسبب تحريم المسيحية، فاضطر للعيش في منفاه في مكاو في الصين ثم كوا في الهند. وقد انتقل الى أوروبا عن طريق مضيق هرمز، مارا ببغداد والقدس. وهو أول ياباني زار القدس، ثم وصل الى روما ليتدرب على تعاليم الجزويت. وقد رجع الى اليابان في عام ١٦٣٠، وتعرض للاضطهاد حتى مات في عام ١٦٣٩ . على الرغم من عدم تأكيد زيارته الى بغداد، فإن المعلومات المتوفرة عن رحلته الى أوروبا مروراً بالخليج العربي تشير الى مروره ببغداد في طريقه للقدس<sup>(٣٤)</sup>.

بعد سقوط دولة توكوكاوا وإنهاء عهد العزلة، بدأت حكومة ميجي تدشين علاقات اليابان مع العالم الخارجي. وقد أرسلت الحكومة الجديدة بعثة الى بلاد فارس والدولة العثمانية لدراسة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في هذه المناطق. وقد ترأس يوشيدا مساهارو YOSHIDA Masaharu، وهو دبلوماسي، البعثة وزار فارس والدولة العثمانية مروراً بكراتشي، بندر عباس، البحرين، بوشهر، البصرة وبغداد في عام ١٨٨٠. وقد رافق يوكوياما ماغيوتشي YOKOYAMA Magoichiro، مترجم هندي اسمه راماشاندرا يوشيدا في رحلته. ومن الطريف إن بقية أعضاء الوفد مكثوا في بوشهر، في حين اتجه يوشيدا ويوكوياما الى بغداد. وكان يوشيدا عضواً في زيباتسو أوكورا Okura Zaibatsu، وتعني زيباتسو باليابانية تكتلات تجارية وصناعية، ثم أصبح فيما بعد رئيساً للبنك الإمبراطوري وبنك أوكورا. وقد رافق يوشيدا في بعثته عدداً من رجال الأعمال مما يؤشر اهتماماً يابانياً مبكراً بالعراق. وبعد عودته الى اليابان، نشر يوشيدا تفاصيل بعثته ضمن كتاب عنوانه "رحلة الى بلاد فارس"، وضمنه زيارته للبصرة وبغداد<sup>(٣٥)</sup>.

الزائر التالي للعراق هو فوكوشياما ياسوماسا FUKUSHIMA Yasumasa، الذي ولد في ناغانو عام ١٨٥٢، وأصبح ضابطاً في الجيش الإمبراطوري، وهو معروف برحلاته حول العالم، وتشير كتبه الى زيارته الى سيبيريا، آسيا الوسطى، أوروبا والشرق الأوسط. وكانت زيارته للعراق جزءاً من زيارته للبلدان الآسيوية في عام ١٨٩٦ . تجول في فارس وجزيرة العرب، فزار طهران وكرمنشاه، ثم البصرة وبغداد. وواحدة من ملاحظاته المهمة هي إشارته الى أعواد الثقاب اليابانية التي كانت تباع في البصرة وبلدان آسيوية أخرى، حيث قال "وجدت أعواد الثقاب تباع في عدة متاجر في البصرة . وشاهدت الشخاط الياباني يباع في الهند وأفغانستان وفارس وتركيا. وقد سمعت عن سمعتها السيئة في كل مكان ذهبت إليه، وحرزنت لان التجار غير النزيهين يفكرون بتحقيق الربح بغض النظر عن المصالح المستقبلية". وكانت اليابان معروفة بتصدير الشخاط الى الشرق الأوسط ومناطق أخرى الذي نافس المنتجات الأوروبية الأخرى من نفس النوع بسبب أسعاره الرخيصة<sup>(٣٦)</sup>.

الشخصية اليابانية الأخرى التي زارت العراق هي الجغرافي شيغا شيجيتاكا SHIGA Shigetaka، الذي زار العراق في عام ١٩٢٤، وأصدر كتابه "بلاداً غير معروفة" Unknown Countries، في عام ١٩٢٦، تناول فيه بلوستان، عمان، جنوب فارس، الكويت، المحمرة، وفيما بعد تحدث عن البصرة وبغداد ودمشق. وقد التقى بالسلطان تيمور، سلطان عمان، وقد انبهر السلطان تيمور بشيغا، وزار اليابان بعد خلعها عن العرش وتزوج من يابانية. وقد قارن شيغا العراق بكواناكاجيما Kawanakajima وسيكيغاهارا Sekigahara، فكلاهما مدينتين قد دارت فيهما رحى معارك مصيرية في اليابان، وحددتا مجرى التاريخ الياباني. وهذا يعني إنه أدرك أهمية العراق في السياسة والاقتصاد العالمي. وتنبأ بموقع العراق الحساس عالمياً بعد إكتشاف النفط. وقد قام بالبحث عن منشآت شركة النفط الإنكلو-فارسية على طول شط العرب. وأشار بعد ذلك بدرية أن عصر النفط قادم وعلى اليابان أن تبدأ سياستها النفطية، وأشار أن العراق سيكون موقعا للصراع بين القوى الغربية، على الرغم من أن النفط لم يكن قد إكتشف حتى ذلك الوقت. وهذه هي أول الإشارات المبكرة للنفط العراقي من المفكرين اليابانيين. وقد إعترف المسؤولون اليابانيون بأهمية النفط العراقي . وفي نفس الوقت الذي زار فيه شيغا العراق، زاره الجيولوجي الياباني كانيهارا نوبوياسو

KANEHARA Nobuyasu، وهو يعرف الكثير عن شؤون النفط. وقد وصل الى العراق بعد ان زار البحرين، بوشهر، الكويت والمحمرة. وقام بإجراء الكشف عن مصفى النفط لشركة النفط الانكلو فارسية في عبادان<sup>(٣٧)</sup>.

ومنذ عشرينات و ثلاثينات القرن العشرين، اهتمت اليابان بتصدير صناعاتها من السجاد وأعواد الثقاب والمنتجات الاخرى الى العراق. وشيئا فشيئا، أصبحت اليابان منافسا قويا للبريطانيين في العراق. وإحتلت اليابان المركز الثاني بعد بريطانيا بين المصدرين للعراق في ثلاثينات القرن العشرين. وكانت المنتجات اليابانية تصل الخليج والعراق عن طريق الهند، لذلك تعد وفقا للاحصائيات البريطانية منتجات هندية. وهذا يعني ان التجارة اليابانية مع العراق أقدم من الاحصائيات الرسمية. وتحدثت تقارير بريطانية عن رخص المنتجات اليابانية مقارنة بالغيرية، وقد ساعد تخلي اليابان عن المقياس الذهبي في عام ١٩٣٢ في زيادة رخص هذه المنتجات، الى جانب فتح خط ياماشيتا الملاحي، الذي أدى الى استخدامه من الشركات اليابانية مثل متسوي ونيبون يوسين<sup>(٣٨)</sup>.

وفيما يخص النفط، طالبت اليابان كونها إحدى الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، بحصة مشابهة للحصة الفرنسية بعد تصفية حصة ألمانيا، الدولة الخاسرة في الحرب. وحاولت اليابان في الثلاثينات، لاسيما بعد غزو منشوريا في عام ١٩٣١، تشجيع الشركات الخاصة اليابانية للحصول على امتيازات من النفط العراقي، وتفاوضت مع (شركة إنماء النفط البريطانية)، لشراء بعض الحصص في الشركة في عام ١٩٣٣ في غرب نهر دجلة، الا ان المفاوضات فشلت بسبب عدم الدعم الحكومي الياباني، وعدم امتلاك الشركات اليابانية لمعلومات كافية عن العراق. مع ذلك استوردت اليابان أول شحنة من النفط العراقي في عام ١٩٣٥. وقد توقفت العلاقات بين البلدين بعد ضرب اليابان لميناء بيرل هاربر في كانون الأول ١٩٤١، وإعلان العراق الحرب على اليابان بعد عدة أشهر. وهكذا توقفت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد ثلاث سنوات من تدشينها<sup>(٣٩)</sup>.

في عام ١٩٥٦، فتحت سفارتان في العراق واليابان، واستمرت علاقات اليابان مع الشرق الأوسط عموما بالتصاعد، حتى اندلعت الأزمة النفطية في عام ١٩٧٣، التي دفعت الحكومة اليابانية الى انتهاج سياسة تتأى بنفسها عن السياسة الأمريكية نسبيا تجاه العالم العربي. وشهدت المدة بين ١٩٧٣ وحتى الغزو العراقي للكويت "شهر العسل" بالنسبة للعلاقات العراقية اليابانية، الا أن حرب الخليج عام ١٩٩١ أدت الى توقف هذه العلاقات رسميا والتعامل مع العراق وفقا لقرارات الأمم المتحدة. الا أن علاقات الجانبين لم تتوقف كلياً، لاسيما في مجالات استيراد النفط والمساعدات الإنسانية اليابانية للعراق. وبعد سقوط النظام العراقي في نيسان ٢٠٠٣، ومشاركة قوات الدفاع الذاتي اليابانية (٢٠٠٤-٢٠٠٦) ضمن قوى التحالف، تطورت العلاقات بين العراق واليابان على نحو تصاعدي، وتجاوزت الجانبين السياسي والاقتصادي الى الجوانب الثقافية والأكاديمية<sup>(٤٠)</sup>.

قدمت اليابان العديد من القروض الميسرة والمساعدات الإنسانية، ووسعت وزارة الخارجية اليابانية والحكومة اليابانية اهتمامها بالعراق، وحصل أكثر من خمسة آلاف عراقي في اختصاصات متنوعة على التدريب المهني والعلمي في اليابان والدول المجاورة دعمتها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا). وربما يمكن عد هذه الحقبة التي تلت ٢٠٠٣ واحدة من أهم الحقب لتنامي العلاقات المتبادلة بين العراق واليابان، ليس على المستوى السياسي والرسمي، بل على المستويات الثقافية والفكرية، وتنامى اهتمام النخب المثقفة باليابان كمشروع تنموي لاعادة بناء العراق وفقا لرؤية جديدة عدها البعض طريقاً ثالثاً للتنمية بعد توقف المشروعين الغربي والروسي<sup>(٤١)</sup>.

#### خامساً- توصيات أكاديمية يابانية حول سياسة اليابان تجاه الشرق الأوسط والعراق حتى عام ٢٠٣٠

كلف معهد اليابان للشؤون الدولية Japan Institute of International Affairs-JIIA مجموعة من الخبراء في مقدمتهم البروفسور إيجي ناغاساوا، المتخصص في الشؤون المصرية، والدكتورة ميري نوكي، المتخصصة في الشؤون الإيرانية بدراسة أوضاع الشرق الأوسط والعالم العربي حتى عام ٢٠٣٠ وموقع اليابان في الشرق الأوسط، وتقديم توصيات لصناع القرار السياسي في اليابان حول السياسة المناسبة التي على اليابان أن تنتهجها تجاه الشرق الأوسط خلال الخمسة عشر سنة القادمة. وقام الفريق بدراسة معمقة بعنوان "توصيات من أجل سياسة اليابان الشرق أوسطية"<sup>(٤٢)</sup>. ويؤكد التقرير على " أهمية الشرق الأوسط في ضوء قضايا الطاقة، وإمكانياته كسوق، والمضامين الأمنية، وموقف اليابان حول القضايا الجوهرية (مثل القضية الفلسطينية) ، وكذلك دورها وعلاقتها مع المجتمع الدولي، وما شابه ذلك"، ثم ينتقل " إلى المسائل التقليدية، بالاستناد على ما تراه اليابان مهما، فيما إذا كنا نستطيع التعامل مع الشرق الأوسط كمنطقة منفردة مترابطة، وفيما إذا سيتغير فهمنا عن الشرق الأوسط كمنطقة في المستقبل". ويحدد التقرير في ضوء المعايير العامة لصياغة سياسة اليابان الشرق أوسطية على دراسة " الروابط بين المفاهيم الذاتية ...

ويعمل ذلك، يمكن أن نؤمن ونطور سياسة دبلوماسية يابانية متميزة. بالإضافة إلى ذلك، علينا في الوقت ذاته الذي ندرس فيه ما تستطيع اليابان القيام به في الحاضر والمستقبل، أن يكون لنا فهمنا الذاتي لما يجب أن تقوم به اليابان وما يجب أن تتجنبه، وأين تكمن قوة اليابان وضعفها<sup>(٤٣)</sup>. والمسألة الأخيرة التي أكد عليها التقرير هي كيفية تعزيز موقع اليابان في الشرق الأوسط، و"كيفية إدراك وضع اليابان. بالترويج لصورتها وتشجيع العالم الخارجي لفهمها، في الوقت الذي يتم فيه بوضوح فهم ما يريده الشرق الأوسط من اليابان. وبهذا المعنى، فإن بناء شبكة متفاعلة بين اليابان والشرق الأوسط هي مسألة ملحة".

توصل التقرير الى سبعة توصيات يمكن حصرها بما يأتي:

(١) - التوصية الأولى: بقصد الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، على اليابان أن تستغل وضعها كطرف ثالث للتوسط بين الدول الشرق أوسطية التي هي أطراف في الصراع أو منافسين، ولتقديم المساعدة لحل الصراع واستقرار مؤسسات الدولة في الوقت الذي يتم فيه التنسيق مع جهود الوساطة القادمة من خارج المنطقة. ففيما يخص العراق أكدت هذه التوصية على دعم العراق ومؤسساته للحفاظ على وحدته واستقراره. فالعراق، الذي تعرضت مؤسساته السياسية لوضع حساس بسقوط الموصل بيد داعش في حزيران ٢٠١٤، دقّع المسائل نحو التسوية، مثل تحقيق الاستقرار لحكومته، والحفاظ على الحدود الوطنية الراهنة للعراق، وإنجاز سلسلة من الإصلاحات (تفويض مستوى معين من السلطة على المسائل الأمنية لمستوى المحافظة، وتعديل سياسة الاجتثاث البيعية، وإطلاق سراح والعفو عن أعضاء المؤسسة العسكرية السابقة، وسياسات أخرى لتهدئة استياء السنة). قدمت الحكومة اليابانية المساعدة للعراق، مثل الحلقات النقاشية للمعرفة المشتركة (أربعة حلقات نقاشية حول موضوع المصالحة الوطنية)، وهو جزء من المشروع التدريبي لوكالة اليابان للتعاون الدولي (جايجا) التي دعت، منذ سنة ٢٠٠٩، أعضاء مجلس النواب الذين ينتمون لمذاهب متعددة في العراق للمشاركة معهم بالمعرفة المتعلقة بمسائل مثل تجارب اليابان مع الديمقراطية، والسلام، وإعادة البناء منذ الحرب العالمية الثانية، ولتزويد المشاركين بتعليقات عن تحقيق المصالحة في العراق. وسيكون من المهم مواصلة هذه الجهود للتغلب على العداء الطائفي والعراقي<sup>(٤٤)</sup>.

(٢) - التوصية الثانية: دعم الدبلوماسية الاقتصادية بنقل التكنولوجيا والتجربة اليابانية المناسبة للحاجات المحلية.

القضية الاقتصادية المهمة التي تواجهها دول الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة هي السياسات المتعلقة بالتنوع ذا التوجه المستقبلي للطاقة، والمساعدات التي فرضت عبئاً ثقيلًا على كاهل الدولة. والمسائل ذات الاهتمام المتعلقة بالحاجة الحلية المتنامية للطاقة هي: (١) سياسات ترشيد الطاقة، (٢) كلف الوحدة المتردية للطاقة، و(٣) تنوع الطاقة الذي يأخذ في الحسبان تطور الطاقة البديلة، وبضمنه الطاقة النووية. إلى جانب ذلك، فإن ظهور الغاز الصخري والنفط، ونتائج انهيار أسعار النفط منذ صيف ٢٠١٤، ربما يحتل أهمية كبيرة لاقتصاديات الدول النفطية<sup>(٤٥)</sup>.

(٣) .التوصية الثالثة: لحل مشكلة بطالة الشباب، السبب المحتمل للاستياء الاجتماعي، تقدم الأفكار والخبرة الفنية من النظام التعليمي والتكنولوجي لليابان لبلدان الشرق الأوسط التي تعمل لبيان تفاوت التعليم والتوظيف. تعد بطالة الشباب أكثر من كونها مشكلة اقتصادية بسيطة. إنها تتضمن أيضا الخطر المحتمل لظهور عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ولتوضيح هذه النقطة، فقد عدت هذه المشكلة كواحدة من الأسباب وراء الثورات العربية (الانتفاضات الشعبية) التي بدأت في تونس ومصر. ولذلك، فإن إيجاد الوظائف وتقليل عدم المساواة في الدخل قد أصبحت مسائل ملحة. وعلى الرغم من أن للدول النفطية سمات مختلفة عن الدول غير المنتجة للنفط، فإن هذه سنتقى قضايا على الحكومات في الشرق الأوسط أن تدرّسها بجدية من الآن وحتى عام ٢٠٣٠. فدول الخليج الفارسي تهدف إلى التحول من كونها اقتصاديات معتمدة على النفط إلى أخرى تستند على المعرفة، وتحدثوا عن أهمية التعليم لتدريب العمال بالمهارات المتقدمة. ومهما يكن، فإن هذه الدول تواجه مجموعة من القضايا<sup>(٤٦)</sup>.

(٤) .التوصية الرابعة: كجزء من التحضيرات للبنية التحتية للتعامل مع خطر الإرهاب الدولي، تأسيس معهد بحثي: لجمع وتوفير المعلومات المتعلقة بالشرق الأوسط على نحو مستمر، العالم الإسلامي والمنظمات الإرهابية، لفهم والإفادة من الشبكات الإنسانية، ومراقبة تدريب الأفراد.

فالشعب والشركات اليابانية يتعرضان لحوادث أكثر إرهابية فيما وراء البحار كلما يزيدوا نشاطهم الدولي. وبقصد معالجة الأزمة، فإن الشيء الأول الذي يتخذ هو جمع المعلومات. فلجمع المعلومات في الشرق الأوسط، من المرغوب به تأسيس قنصليات أو ملحقيات بالسفارات في البلدان والمناطق المهمة - مثل أربيل، مركز المنطقة الكردية ذاتية الحكم في العراق، أو الإقليم الشرقي في المملكة العربية السعودية - ومحاولة جمع المعلومات من المصادر المحلية التي يصعب الحصول عليها من العواصم. ثانياً، من الجوهرى بناء أنظمة لمواجهة، واقتلاع جذور ومنع الإرهاب في اليابان. ومن أجل التعامل المناسب مع الطوارئ في الشرق الأوسط والحوادث الإرهابية التي يتسبب فيها المتطرفون

الإسلاميون، من الملح تدريب الأفراد القادرين على الفهم والاستيعاب المناسب، وتحليل المنطقة- وبالطبع لغات الشرق الأوسط- وكذلك متخصصين في إرهاب الانترنت ومعالجة الأزمة. ولجمع وتحليل المعلومات عن الإرهاب ومعالجة الأزمات، من المرغوب فيه تأسيس مؤسسة بحثية رئيسية (ربما يطلق عليها معهد البحث الأمني للشرق الأوسط) لتوسيع البحث وتحليل المعلومات عن الشرق الأوسط في اليابان لإغراض وضع السياسات، وتدريب الباحثين الشباب<sup>(٤٧)</sup>.

إلى جانب ذلك، يمكن لهذا المعهد البحثي توجيه التدريب لتوفير المعرفة عن الإسلام والشرق الأوسط وتدريب اللغات المحلية (العربية، الفارسية، والتركية للعاملين في القطاع الخاص، والموظفين المدنيين وعوائلهم المخطط لهم الاستقرار في الشرق الأوسط، والعمل كمركز لتوفير المعلومات التتوييرية في اليابان لجعل النشاطات في الشرق الأوسط تجري بسلاسة كبيرة. وبتقديم سجله لتجميع الباحثين البارزين في اليابان لتوجيه المشاريع البحثية متعددة السنوات المتعلقة بالشرق الأوسط والإسلام ووضع التوصيات السياسية، فإن معهد اليابان للشؤون الدولية يمكن أن يصبح مكانا نموذجيا لتأسيس وتدشين العمليات في معهد البحث الأمني للشرق الأوسط. فالمعهد البحثي يمكن أن يصبح على نحو ملموس منبرا لتحقيق الفائدة القصوى للموارد البشرية والمعلومات بينما يتم بناء شبكة من الجامعات ومراكز الأبحاث التي توجه البحث عن الشرق الأوسط والإسلام وتعزيز وظائف جمع المعلومات<sup>(٤٨)</sup>.

(٥) التوصية الخامسة: تأسيس نظام جديد لدراسة وضع اللاجئين لتقديم المساعدة الإنسانية المستمرة بالتركيز على الأمن الإنساني، وتدريب الأفراد لإعادة بناء الدولة والأعمار فيما بعد انتهاء الصراع. فالاستجابة لمشكلات اللاجئين ستصبح قضية سياسية دولية ذات أهمية متعاظمة جدا. فمنذ عام ٢٠١١، كانت المساعدة التعليمية للاجئين السوريين الهاربين الى البلدان المجاورة غير وافية على نحو مؤلم. ويحدد إهمال هذه المسألة التطور بعيد المدى لموارد الشرق الأوسط ويسبب خسارة اقتصادية كبيرة، تؤدي إلى اضطراب اجتماعي وأزمات سياسية. وبهذا المعنى، فإن مشكلات اللاجئين في الأراضي البعيدة ارتبطت على نحو مباشر بقضايا الأمن بالمقياس الكوني، وبضمنها اليابان. ويمكن أن يؤدي دعم أي جانب في الشبكة المعقدة للعداء الطائفي والعنصري إلى مشكلة غير متوقعة في المستقبل. من هنا، من المرغوب فيه للحكومة اليابانية إتباع القاعدة العامة لعدم التدخل في السياسة الداخلية" من وجهة نظر الطرف الثالث حسن النية و، من منظور الأمن الإنساني، والاستمرار بتقديم الدعم الإنساني في المدى البعيد. ويساعد هذا الدعم في اقتلاع الإرهاب وتقدم الإصلاحات الديمقراطية<sup>(٤٩)</sup>.

ومن أجل زيادة تأثيرات مثل هذا الدعم الياباني على المدى البعيد وعلى أساس الاستمرارية، على اليابان تدريب الأفراد الذين يساهمون في الدبلوماسية اليابانية في الشرق الأوسط، مع نظرة مستقبلية التوجه على كل من اليابان والشرق الأوسط. وإلى جانب تطوير المتخصصين اليابانيين حول الشرق الأوسط وتحليل التطرف الإسلامي، فإن ذلك يشمل تعليم الشرق أوسطيين ليكونوا عارفين باليابان، وكذلك الأفراد العاملين على إعادة بناء السلام الوطني لما بعد الحرب الأهلية وخلق المؤسسات الديمقراطية (في سوريا، العراق وليبيا وغيرها). وفي الوقت الذي تدعم فيه اليابان البلدان التي تقبل اللاجئين، يجب على الحكومة اليابانية أن تبني مؤسساتها الخاصة التي تساهم في الاهتمام الوطني على المدى البعيد، وتحقيق مثل ذلك بخلق برامج خاصة للطلبة اللاجئين المتميزين من مناطق النزاع (أفغانستان، العراق، سوريا، فلسطين، السودان) لتقديم لهم المنح الدراسية تحت رعاية برامج الأسبقية الدولية للدراسات العليا لوزارة التعليم، الثقافة، الرياضة، العلوم والتكنولوجيا<sup>(٥٠)</sup>.

(٦) التوصية السادسة: بانتقال السلطة الكبير المتوقع في الشرق الأوسط بين الآن و عام ٢٠٣٠، على اليابان أن تولي الاهتمام المناسب بوجهة النظر العامة المحلية وكذلك وجهة نظر حكومات المنطقة، وعليها أيضا أن تكون لها مبادئها الخاصة لكيفية العمل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية فيما إذا أرادت أن توسع دورها في المنطقة.

فمن الآن وحتى عام ٢٠٣٠، التي سيكون خلالها تداعي نفوذ الولايات المتحدة وبروز الصين في الشرق الأوسط احتمالات جديرة بالدراسة، كيف يمكن لليابان أن تحدد موقعها في المنطقة، وهل على اليابان أن تنتقل إلى دبلوماسية قيم النموذج الغربي؟ فبعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، أعلنت الولايات المتحدة مبادرة الشرق الأوسط الأكبر، وأصبحت أكثر تورطا في المنطقة. ومهما يكن، وعلى النقيض من التوقعات الأمريكية، كانت النتيجة شعورا معاديا للأمريكيين ازداد بين شعوب الشرق الأوسط. فانتعش الإرهاب المستهدف لأهداف أمريكية، وظهرت دول فاشلة مثل العراق وسوريا وليبيا، وتدهور عدم الاستقرار الإقليمي. وبهذا الأسلوب، وبمواجهة أحادية للقيم والديمقراطية الغربية على العالم الشرق أوسطي والإسلامي بدلا من تعظيم رد الفعل السلبي في المنطقة، مما تسبب في أضرار إنسانية واقتصادية لمصالح اليابان القومية. من هنا، من المرغوب فيه لليابان أن تعيد تأكيد أن موقعها في الشرق الأوسط منفصل عن الغرب، وتمكين اليابان من الاشتراك بالقيم والتفكير على قدم المساواة مع الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، والإفادة من علاقاتها للبدء بدبلوماسية مستقلة تلبى على نحو أفضل حاجات المنطقة<sup>(٥١)</sup>.

وبحلول عام ٢٠٣٠، ربما أن الولايات المتحدة، ولتقليل مسؤولياتها وأعبائها في الشرق الأوسط، تطلب من اليابان والدول الأخرى ذات الصلة لتحمل مسؤوليات وأعباء أكبر، مثل تأمين طرق إمدادات النفط من الخليج الفارسي

باتجاه المحيط الهندي نحو آسيا. ومن أجل التعاون مع الحكومات المعنية في الوقت الذي يتم فيه تجنب التصادم في المنطقة، على الحكومة اليابانية، بالإضافة إلى الاهتمام بالاتصالات الحكومية البينية، أن تبدي اهتماما شاملا لتأثيرات الرأي العام في الشرق الأوسط. وربما تحتاج الحكومة اليابانية أن توجه استطلاعات الرأي العام للنهوض بذلك تقليلا للتصادم مع الثقافات المحلية، وعلى نحو خاص رد فعل المسلمين الحقيقيين. وستكشف الاستطلاعات كيف أن اليابان يمكن أن تشرح على نحو مقنع دورها وتحسين صورتها لترسيخ نفسها في المنطقة. فعلى سبيل المثال، إن توزيع صور رئيسي الوزراء الياباني والإسرائيلي يتصافحان لدول الشرق الأوسط التي ليست لديها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وهي عدوة لها، تسبب بدلا من ذلك نفورا بين شعوب الشرق الأوسط، حتى لو عنت تعزيز مساهمات اليابان للسلام في الشرق الأوسط. وربما من المفيد للعمل من خلال المراكز البحثية في بلدان الشرق الأوسط لتوجيه استطلاعات الرأي العام بمسح السكان المحليين حول هذه المسائل مثل انطباعهم عن اليابان والدور الذي يتوقعون قيامها به، لتحليل النتائج، وممارسة دور القوة الناعمة بكفاءة<sup>(٥٢)</sup>.

(٧). التوصية السابعة: الإفادة من القوة الناعمة وطرح الصورة ذات الوجهين/الإستراتيجية الإعلامية بين اليابان والشرق الأوسط.

أصبح للدراما الكورية الجنوبية والتركية تأثيرات كبيرة في السنوات الأخيرة في الشرق الأوسط نتيجة لشعبية القنوات التلفزيونية الفضائية. وخلقت القوة الناعمة فرصا جديدة للتجارة والتبادل الثقافي. فعلى سبيل المثال، تستغل الشركات الكورية الجنوبية الدراما في بلدها لتحسين صورة المنتجات الكورية الجنوبية وزيادة المبيعات، في حين أن الوفود السياحية من الشرق الأوسط التي تزور مواقع في تركيا مرتبطة بالدراما قد أصبحت تجارة رائجة. وهناك أيضا العديد من الشباب الشرق أوسطي الذين درسوا اليابانية وعملوا في إنتاج الرسوم المتحركة والكوميديا، تأثروا بالرسوم المتحركة اليابانية وحصلوا على شعبية في الشرق الأوسط منذ بداية الثمانينات. ويمكن أن نتوقع أن الإفادة من هذا النوع من القوة الناعمة كأصول الكترونية وتجعل أكثر الناس مؤيدين لليابانيين مما سيحسن صورة اليابان ويحقق فرصا للتجارة. فالانفاق حول التعابير والمحرمات (الدين، الأيديولوجيا، والنقد السياسي، وغيرها) تختلف وفقا إلى البلد. وستحتاج اليابان عند تصديرها للقوة الناعمة أن تبتكر طرقا لتجنب التصادم مع الثقافات المحلية، مثل الحصول على مساعدة الأفراد المحليين المناصرين لليابانيين<sup>(٥٣)</sup>.

ويخلص التقرير إلى التركيز على أن تكون اليابان طرفا ثالثا ومؤثرا في الشرق الأوسط ينال القبول من دوله ومجتمعاته. فبدون شك أن للغرب وروسيا صلات تقليدية عميقة مع الشرق الأوسط، في حين أن الصين قد وسعت نفوذها الثقافي والاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط من خلال العمل بفعالية لتأسيس وتقوية العلاقات مع المراكز البحثية والمعاهد ذات المكانة العالية في مجال التعليم العالي. وبالمقارنة مع ذلك، فبدون خلاف أن إستراتيجيات اليابان لتعميم ثقافتها مازالت قاصرة على نحو مؤلم. أولا، إضافة فروع أكثر لمؤسسة اليابان، الموجودة حاليا في القاهرة فقط، كأسلوب لتتقيف القادة المؤيدين لوجهة النظر اليابانية ولتحسين صورة اليابان في الشرق الأوسط. والمواقع المحتملة لتأسيس هذه الفروع هي دبي، طهران واسطنبول<sup>(٥٤)</sup>.

وفي ضوء المصالح المتبادلة، يبدو أن للعديد من مواطني الشرق الأوسط فهما مشتركا مع اليابان في أنهم يفضلون نهاية لنسق العداوة، الصراعات والفوضى السياسية في المنطقة والمطالب بالسلام لشعوبها. ولأن صلات اليابان وارتباطاتها في ظل هذه الظروف ضعيفة، وتفتقر إلى إمكانيات لحفظ السلام وتوظف القوة العسكرية لقمع الأطراف المتحاربة وجرهم إلى مائدة التفاوض، فإنها تمتلك قدرة محدودة لتكون منغمسة مباشرة في عمليات السلام المتعلقة بصراعات الشرق الأوسط. وفي الوقت ذاته، وبسبب وضع اليابان، غير المرتبط بأية قوات معينة في المنطقة أو بوضع مثالي، فإن الوسائل الدبلوماسية ذات فائدة قصوى لدعوة القوى المختلفة للمصالحة وتحقيق السلام، والتقدم الكبير لحياة الناس. وهكذا، فمن المرغوب فيه للحكومة اليابانية أن تواصل الاستخدام الأقصى لوضع اليابان الفريد والمساهمة بالتقدم الكبير في الشرق الأوسط، لاسيما في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وعند تطوير مثل هذا النشاط الياباني محليا وفي المجتمع الدولي، على اليابان أن تستوعب حاجات الشرق الأوسط وتنفيذ إستراتيجيتها الإعلامية ذات الوجهين. وعمل ذلك من المحتمل أن يصحح صورة الشرق الأوسط في اليابان، ويحسن صورة اليابان في الشرق الأوسط، بالاستعانة الكاملة بالمراقبة (استطلاعات الرأي العام) لصورة اليابان للمنظمات البحثية المحلية، يجب أن تفهم اليابان الرؤى وتستخدم النتائج لتدبير السيطرة. إن إصلاح وتحسين الصورة يعتمد على هذه المعرفة، في حين أن العمل الوثيق مع الإعلام والمعاهد المحلية، سوف يعمق النتائج ويقلل المخاطر<sup>(٥٥)</sup>.

سادسا-الخاتمة:

يتضح من تتبع سياسة اليابان الخارجية منذ عهد توكوكاوا وحتى الوقت الحاضر وجود عاملين أديا دورا بارزا في هذه السياسة، هما الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كانت الصين عاملا مهما في الثقافة اليابانية وتطورها وسياستها الخارجية بحكم الجوار الجغرافي والتأثير اللغوي والحضاري، فإن هذا الدور الثقافي قد تضاعف

لصالح الغرب والولايات المتحدة منذ بداية عهد ميحي، إلا أن تأثيرها السياسي والاقتصادي ظل عاملا فاعلا في تحديد سياسة اليابان الخارجية في محيطها الإقليمي والدولي، بحكم المشكلات المتوارثة من عهد ميحي وما قبل الحرب العالمية الثانية. وتأتي الولايات المتحدة لتشكل عاملا فاعلا ومهما في سياسة اليابان الخارجية، لا سيما وأن هذه الدولة أدت دورين في تقرير سياسة اليابان الخارجية في عام ١٨٥٣ وأثناء الحرب العالمية الثانية. فما زال نظام سان فرانسيسكو عاملا جوهريا في علاقات اليابان الخارجية. وتأتي الكوريتين في المرتبة الثالثة من حيث التأثير في سياسة اليابان الخارجية وعلاقتها.

أثرت هذه العوامل الثلاثة بشكل فاعل في التأثير سلبا أو إيجابا على اليابان للانفتاح على العالم لفتح فضاءاتها الجديدة نحو جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأوريا ودول أمريكا اللاتينية. وفي كل ذلك شكل الشرق الأوسط أهمية كبيرة لسياسة اليابان الخارجية، الذي تعاملت معه على نحو متغير منذ عهد ميحي وحتى الوقت الحاضر، من التوسع والنزعة الاستعمارية بالإفادة من المسلمين في دعم أهداف اليابان التوسعية، ثم اكتشاف النفط ودخول اليابان إلى حلبة التنافس للحصول على الامتيازات، والى الهزيمة وإعادة اليابان لسياستها الشرق أوسطية وفقا لقيم جديدة تعتمد على تحقيق السلام والمساهمة في عالم منزوع السلاح وفسح المجال للتنافس الاقتصادي. فكان الشرق الأوسط والعالم العربي قد شكل أولوية لصناع القرار السياسي لليابان.

كان العراق جزءا من هذه المنظومة اليابانية المعقدة بدءا من روابط فردية متواضعة وزيارات محدودة في القرن السابع عشر، إلى بدايات الاهتمام الاقتصادي والسياسي أواخر القرن التاسع عشر الذي اتسع إلى تنافس بريطاني - ياباني في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي، ومن ثم نهاية تجربة اليابان التوسعية بهزيمتها وبداية عهد جديد اعتمد العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية منذ منتصف الخمسينات وحتى الوقت الحاضر. وكانت الصدمة النفطية في تشرين الأول عام ١٩٧٣ قد أدت إلى روح يابانية جديدة في السياسة الخارجية حاول أن تتأى بنفسها عن السياسة الأمريكية نسبيا على الأقل فيما يخص الشرق الأوسط، وشهدت هذه المرحلة وحتى غزو العراق للكويت في آب ١٩٩٠ ذروة ما وصلت إليه العلاقات العراقية اليابانية، عندما كان هناك ٥٠٠٠ ياباني يقيمون في العراق. وشهدت المرحلة التالية للغزو الأمريكي عام ١٩٩١ سلسلة من سوء الفهم بين العراق واليابان انتهى بنهاية النظام البعثي في نيسان ٢٠٠٣، التي أشرت مرحلة جديدة من العلاقات العراقية اليابانية.

شهد العهد الجديد تناميا ملحوظا على مختلف الصعد مع خشية واضحة للشركات اليابانية للاندفاع نحو العراق، على الرغم من التنامي الواضح للعلاقات السياسية والثقافية بين البلدين. ويحقق النموذج الياباني اهتماما متصاعدا من النخب العراقية التي ترى إن اليابان يمكن أن تكون طريقا ثالثا للتنمية وإعادة بناء العراق.

(<sup>1</sup>) من الأعمال الأكاديمية المهمة التي غطت هذه المرحلة من عصر إيدو طارق جاسم حسين، اليابان في عهد العزلة دراسة في التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (١٦٣٩- ١٨٥٣)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، ٢٠١٥.

(<sup>2</sup>) وعن عهد ميجي أنظر: أفراح محمد علي، سياسة اليابان الخارجية تجاه الصين وكوريا في عهد ميجي (١٨٦٨- ١٩١٢)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، ٢٠١٥.

(<sup>3</sup>) كيكو ساكاي، العراق واليابان تاريخ وعلاقات، ترجمة محمود عبد الواحد محمود القيسي وعلي وحسين حسون، بغداد، مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠٠٩، ص ١٦.

(<sup>4</sup>) من أهم الأعمال الأكاديمية التي كتبت عن تجربة اليابان في عهد الاحتلال الأمريكي، أطروحة الدكتوراه للباحث كاظم هيلان عبد السهلاني، التي نشرت في كتاب بعنوان: سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان ١٩٤٥- ١٩٥٢، بغداد، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

(<sup>5</sup>) ناقش الباحث صالح حسن عبد تطور هذين الاتجاهين في أطروحة دكتوراه عن تاريخ اليابان المعاصر تحت اشراف كاتب هذه السطور. أنظر صالح حسن عبد الله عباس، التجربة اليابانية دراسة تاريخية في ثنائية التقليد والتحديث (١٩٥٢- ١٩٧٢)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التربية - جامعة تكريت، ٢٠١٢ ص ص ١٠٧- ١٣٢.

(<sup>6</sup>) ناقش كاتب هذه السطور فلسفة هذه المرحلة التاريخية والعلاقة بين التقليد والحدثة في اطار الاتجاهين المحافظ والتقدمي في: محمود عبد الواحد محمود، ثنائية التقليد والحدثة وبناء الدولة المثل الياباني والحالة العراقية، في مؤتمر بيت الحكمة العلمي السنوي بناء الدولة، ١٨-١٩ كانون الثاني ٢٠١٢، ص ص ١٦٤-١٧٥.

(<sup>7</sup>) فوميو إيواي، كلمة سعادة السفير الياباني في إفتتاح المنتدى العراقي الياباني الخامس، ترجمة محمود القيسي، جريدة الزمان، العدد ٥٣١٣، ١٢ كانون الثاني، ٢٠١٦.

(<sup>8</sup>) محمود عبد الواحد محمود، ثنائية التقليد والحدثة، ص ص ١٦٧- ١٦٨.

(<sup>9</sup>) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة الدروس المستفادة عربياً، ط ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص ص ١٤٦-١٥٦.

(<sup>10</sup>) Shigereu Yoshida, the Yoshida Memoirs; the story of Japan in crisis, translated by Kenichi Yoshida, Westport, Greenwood press, 1973, pp.70-95.

(<sup>١١</sup>) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة ، ص ص ١٥٠-١٥٦.

(<sup>١٢</sup>) أنظر :

Carol Gluck,"the Past in the Present" In: Postwar Japan as History, Berleley, University of California press, 1993, PP.71-72.

(<sup>١٣</sup>) للتفاصيل عن الصراع بين التقدميين والمحافظين ، أنظر :

Carol Gluck, Op.Cit., PP.70-71.

(<sup>١٤</sup>) محمود عبد الواحد محمود ،ثنائية التقليد والحداثة وبناء الدولة المثال الياباني والحالة العراقية ، ص ص ١٦٨- ١٦٩ .

Ian Buruma ,Inventing Japan (1853 -1964), New York ,A Modern Library, Chrinicles Books,2004, P. 167 ; Herbert P. Bix , Hirohito and Making of Modern Japan,New York ,2001, P.672 .

(<sup>١٥</sup>) أنظر :

Carol Gluck, Op.Cit., P. 72.

Richard Storry ,A History of Modern Japan ,London ,Penguin Book Ltd, 1961 , P.117 .

(<sup>١٦</sup>) للتفاصيل أنظر: محمود عبد الواحد محمود ،ثنائية التقليد والحداثة وبناء الدولة المثال الياباني والحالة العراقية، ص ص ١٦٩ - ١٧١ ؛

Gary D. Alinson, "The Structure and Transformation of Conservative rule", In: Postwar Japan As History, Berkeley, University of California press, 1993, PP.123- 124.

(<sup>١٧</sup>) أنظر :

John Dower, "Peace and Democracy External policy and internal conflict', in: Postwar Japan as History pp.7-8.

(<sup>١٨</sup>) أنظر:

Edwin O. Reischauer. Japan Tradition & Transformation, Sydney, George Allen & unwin, 1979, pp.219.

(<sup>١٩</sup>) نجم الثاقب خان ،دروس من اليابان للشرق الأوسط ،ط ١ ، ص ص ١٤٣- ١٤٥ .

(<sup>٢٠</sup>) عن الأزمة النفطية وتأثيراتها على السياستين الداخلية والخارجية لليابان ، أنظر :

Yasumasa Kuroda, "The Oil Crisis and Japan's New Middle East Policy 1973", in :JAMES, No.1, 1986, PP.150-89

(<sup>٢١</sup>) عن الجدل الذي صاحب ارسال قوات الدفاع الذاتي الى العراق ،انظر الفصل الثالث من الكتاب الذي خصصته البروفسورة ساكاي لتغطية الصحافة اليابانية لنشاطات هذه القوات: كيكو ساكاي ،العراق واليابان تاريخ وعلاقات ، ترجمة وتقديم محمود عبد الواحد محمود القيسي وعلي حسين حسون ، بغداد ،مصر مرتضى للكتاب العراقي ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٨٥ - ١٢٦ .

(<sup>٢٢</sup>) شنزو آبي ،العلاقات بين اليابان والشرق الأوسط ،٣.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤- ٥ .

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣ .

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢ .

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٥ .

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣-٤ .

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢ .

(٣١) كنتشيرو موكائي ، "مستقبل العلاقة بين اليابان والعراق تاريخ اليابان وروحه وحضارته- روح الانسجام"، ترجمة محمود القيسي، مجلة الحكمة ، العدد ٥٣، خريف ٢٠١١ ، ٣٠- ٣١ .

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٠- ٣١ .

(٣٣) كيكو ساكاي ، البحث عن شعور مشترك بين اليابان والشرق الأوسط ، صحيفة الشروق المصرية ، ٢٥ شباط ٢٠٠٩ .

(٣٤) قدم الباحث الياباني شوجي هوساكا معلومات جديدة استنادا الى المصادر والوثائق اليابانية عن بدايات الاقتراب الياباني من العراق قبل تدشين العلاقات الدبلوماسية في عام ١٩٣٩ . أنظر:

Hosaka, Shuji, "Japan's Close Encounter with Iraq Pre-World War II Relations between the Two Countries", The 5<sup>th</sup> Iraqi –Japanese Symposium, Basra University, December 14-16, 2015, PP.1-5.

(٣٥) أنظر:

Ibid.

(٣٦) أنظر:

Ibid.

(٣٧) أنظر:

Ibid.

(٣٨) أنظر:

Ibid.

(٣٩) أنظر:

Ibid.

(٤٠) كيكو ساكاي ، العراق واليابان تاريخ وعلاقات، ترجمة محمود عبد الواحد محمود القيسي وعلي وحسين حسون، بغداد، مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠٠٩، ص ١٦ ص ٥٤-

(٤١) راهي مزهر العامري، "من الاتجاه غربا الى الجنوح نحو اليابان من عقراوي وجيله الى عهد عراقي حداثوي"، جريدة الزمان، العدد ٥٣١٣، ١٢ كانون الثاني، ٢٠١٦.

(٤٢) للتفاصيل عن التقرير أنظر:

Nagasawa, Eiji, Nukii, Mari, Recommendations for Japan's Middle East Policy Study Group for the Middle East as a Global Strategy Issue, Japan Institute of Foreign Affairs, Tokyo, 2015, PP.229-236.

وقام الباحث بترجمته للعربية تحت عنوان "توصيات من أجل سياسة اليابان الشرق أوسطية فريق دراسة الشرق الأوسط كقضية إستراتيجية كونية"، وسيصدر ضمن منشورات المعهد.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١ - ٤.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٥ - ٦.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٦ - ٧.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٧ - ٨.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٨ - ٩.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٩ - ١٠.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٠ - ١١.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١١ - ١٢.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٠ - ١٢.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) المصدر نفسه.